سَعْدُ الدِّين المَغْرِبي
وآراؤه في اللغة والنحو والصرف

دكتور/ أيمن بن مرعي غرمان العمري
الأستاذ المساعد بقسم اللغة والنحو والصرف
كلية اللغة العربية وآدابها
بجامعة أم القرى بمكة المكرمة

ملخص البحث

يتناول هذا البحث واحدًا من الشخصيات النحوية الأندلسيّة التي كان لها دور في الحياة العلميّة في القرن السابع الهجري، وهي شخصية سعد الدين المغربي، التي عُرفت بآرائها اللغويّة والنحويّة والصرفيّة، وشاركتْ في حركة التأليف، لكنّه للأسف لم يُعثر على أحد منها.

وقد حاولت في هذا البحث التعرّف إلى شخصيّة هذا العالم من خلال آرائه المبثوثة في كتب تلميذه ابن إياز، فقمتُ بدراستها دراسة مفصّلة، بيّنتُ فيها آراء النحاة وموقف سعد الدين المغربي منها، بعد أن قدّمتُ لهذا البحث بحديث عن ترجمة هذه الشخصية بقدر ما أسعفتني به المصادر، ومن خلال ما تكشّف لي من دراسة المسائل، ثمّ ذيّلته بخاتمة أجملتُ القول فيها عن أبرز ما استخلصتُه من نتائج.

Research Summary

This research deals with one of the Andalusian grammatical figures who had a role in the scientific life in the seventh century AH, namely Saad al-Din al-Maghrabi, who was known for her linguistic, grammatical and morphological views, and participated in the authorship movement, but unfortunately none was found.

In this research I tried to identify the personality of this world through his views published in the books of his pupil Ibn Ayaz. I studied them in a detailed study which showed the views of the grammarians and the position of Saad al-Din of Morocco, after I presented this research with a talk about translating this character as much as the sources , And through the disclosure of the study of the issues, and then his tail concluded by saying in which the most prominent conclusions drawn.

المقدمة

إنّ الـــحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا، من يهد الله فلا مضلّ له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أنْ لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أنّ محمدًا عبده ورسوله، أرسله بين يدي الساعة بشيرًا ونذيرًا، وداعيًا إلى الله بإذنه وسراجًا منيرًا، أفصح العرب لسانًا، وأعظمهم بيانًا، صلى الله عليه وعلى آله وصحبه والتابعين، ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين، وسلّم تسليمًا كثيرًا. أمّا بعد؛؛

فقد ظهر في الأندلس نخبة من العلماء الأفذاذ المخلصين، الذين أبدعوا في دراسة العربية، ونشطوا لها، وأولوها جلّ اهتمامهم ورعايتهم، وقد قدّر لبعضهم أن تُعرف جهوده، وتُحفظ أقواله، وتُتداول كتبه، وبقي آخرون في انتظار من يكشف عنهم النقاب، ويتتبّع أخبارهم، ويجمع آراءهم، وربما فاقوا زملاءهم المشهورين علمًا، ولكن لأنّ مؤلفاتهم فُقدت، وأقوالهم نُسيت، صاروا مغمورين غير مشهورين، ومن هؤلاء صاحبنا سعد الدين المغربي، شيخ ابن إياز، وأجلّ أساتيذه، فقد حظي التلميذ بالاهتمام والعناية التي لم يحظ بها شيخه، ولعلّ مردّ ذلك فَقْدُ مصنّفاته، فلم يتبقّ له إلّا بعض الآراء والأقوال التي تدلّ على فكر نيّر، ونظر ثاقب، ممّا أثار في نفسي الرغبة في تتبعها ورصدها؛ لعلّي أكشف قدر المستطاع عن الملامح العامة التي تُبرز شخصيّته وفكره، وبخاصّة إذا علمنا أنّ هذه الشخصيّة لم تنل اهتمام الباحثين، إذْ لم يسبق لأحد – فيما أعلم – أنْ أفرده ببحث مستقلّ يعرض فيه حياته وآراءه في اللغة والنحو والصرف.

وإني حين عزمت على البدء رُحْتُ أفتّش ما وقعت عليه يدي من المصادر لعلّي أجد له ذِكْرًا، مستعينًا بفهارس الكتب، ومحرّكات البحث، ولم أبخل بجهد أو أدّخر وسعًا، غير أني لم أظفر بشيء، وكل ما وقفتُ عليه أقوالٌ وآراءٌ متناثرة نقلها عنه تلميذه ابن إياز في بطون مؤلفاته التي وصلت إلينا، وهي: (شرح التعريف بضروريّ التصريف)، و(المحصول في شرح الفصول)، و(قواعد المطارحة)، فاقتصرتُ عليها في جمع هذه الأقوال والآراء، وصرتُ أتتبّعها من خلال تقليب صفحاتها، ولم أكتفِ بما دوّنه محقّقوها في الفهارس، كلّ هذا من باب التزام الدقّة، وتوخّي الحذر والأمانة في جمعها، فكان ما كان، وهي على قلّتها تدلّ على سعة علم، واستقامة فكر، وحسن نظر.

فكانت هذه الدراسة التي ارتأيتُ أن أجعلها في فصلين: الفصل الأوّل: ذكرتُ فيه ترجمةً لسعد الدين المغربي بقدر ما أسعفتني به المصادر، ومن خلال ما تكشّف لي من دراسة المسائل، والفصل الثاني: تناولتُ فيه المسائل اللغوية والنحويّة والصرفيّة بالدراسة، مبيِّنًا في ثنايا ذلك رأيه وموقفه منها، ثمّ ذيّلتُ عملي بخاتمة أجملتُ القول فيها عمّا توصّلتُ إليه من نتائج استخلصتُها عقب هذه الدراسة.

وختامًا لا أدّعي أني قد وفّيتُ هذا العالم ما يستحقّه من البحث، لكن أرجو أن تكون هذه المحاولة قد أعطته شيئًا من حقّه علينا، فقد يكون له آراءٌ متفرّقة في بطون كتبٍ لم تر النور بعد، لعلّ الله أن يقيّض لهذه الكتب من يخدمها وينفض عنها الغبار ليُنتفع بما فيها من علم.

أسأل الله عَزّ وجَلَّ أن يجعل عملي هذا خالصًا لوجهه الكريم، وأن يغفر لي ما فيه من نقصٍ أو زلل، وأن ينفعني به يوم لا ينفع مالٌ ولا بنون، إنه وليّ ذلك والقادر عليه، والحمد لله ربّ العالمين، وصلى الله وسلّم على نبينا محمّد وعلى آله وصحبه أجمعين.

وعلى الله قصد السبيل ؛؛؛؛

الفصل الأوّل

(ترجمة سعد الدين المغربي)

لم تعط المصادر التي وقفتُ عليها وترجمتْ له سوى إشاراتٍ مقتضَبةٍ لا تكاد تذكر، فقد اكتفتْ بذكر اسمه، ونسبه، وبعض أخباره، وسكتتْ عن سنة ولادته، ومكانها، ونشأته، وشيوخه، وتلامذته، ووفاته، ولعلّ هذا البحث يُسهم في الكشف عن بعض هذه الأمور، ولو نزرًا يسيرًا، فأقول:

اسمه ونسبه:

هو [1] أبو عثمان سعد بن أحمد بن أحمد بن عبد الله الجُذَامي البَيَّاني الأندلسي المالكي النحويّ. أمّا (الجُذَامي) فنسبة إلى جُذَام، من قبائل قحطان، بضمّ الجيم وبالذال المعجمة، وهو عمرو بن عديّ، وجُذَامُ أخو لَـخْم، وهو مالك بن عديّ، وإنّك لتجد هذين القبيلين دائمًا متلازمين [2]، فقبيلة سعد الدين المغربي قحطانيّة يمانيّة؛ لأنه ((لـمّا استقرّ قدم أهل الإسلام بالأندلس وتَتَامَّ فَتْحُها صَرَفَ أهلُ الشام وغيرهم من العرب هممَهم إلى الحلول بها، فنزل بها من جراثيم العرب وساداتهم جماعة أورثوها أعقابهم إلى أن كان من أمرهم ما كان ... وكان عرب الأندلس يتميّزون بالقبائل والعمائر والبطون والأفخاذ ... ومنهم من ينتسب إلى جُذَام)) [3].

وأمّا (البَيَّاني) فنسبة إلى مسقط رأسه في (بَيَّانة)، وهي قَصَبَة كُورة قَبْرَة بالأندلس، وهي كبيرة حصينة على ربوة، يكتنفها أشجار وأنهار، بينها وبين قرطبة ثلاثون ميلًا[4].

ويُلقّب بـــ (سعد الدين)،وهو لقبٌ كان يطلقه عليه تلميذه ابن إياز، يقول السيوطي:((ونقل عنه تلميذه ابن إياز في شرح الفصول في مواضع عديدة، وسمّاه سعد الدين)) [5].

مولده:

ولد سعد الدين المغربي – كما مرّ بنا – بـــ(بَيَّانة) في الأندلس، إلا أنّ المصادر التي ترجمتْ له لم تسعفني بسنة ولادته، لا من قريب ولا من بعيد، غير أنه يغلب على

---

(1) انظر في ترجمته: بغية الوعاة ٥٧٧/١، وكشف الظنون ١٨٠٠/٢، ومعجم المؤلفين ٢١٠/٤، وروضات الجنات ٣٠/٤.

(2) انظر: جمهرة أنساب العرب ص٤٨٥.

(3) انظر: نفح الطيب ٢٩٠/١، ٢٩٣، ٢٩٦.

(4) انظر: معجم البلدان ٥١٨/١.

(5) انظر: بغية الوعاة ٥٧٧/١.

ظنّي أنه من مواليد مطلع القرن السابع الهجري؛ لأنه كان تلميذاً لابن الحاجب – كما سيأتي في الحديث عن شيوخه ومصادره – وقد ذكرتْ كتب التراجم أنّ ابن الحاجب كانت ولادته سنة ٥٧٠هـ بمصر، وارتحل إلى دمشق سنة ٦١٧هـ، وأقام بها مدرّسًا بالجامع الأموي في زاوية المالكيّة، وصار شيخًا لجمهور من الدارسين في علميْ القراءات والعربية، وقد انتفع به كثير من الناس [١]. فإذا صحّ ذلك فمن المؤكّد أنه ولد في حدود سنة ٦٠٠هـ، ثمّ ارتحل بعدها إلى الشام، فيكون جلوسه عند ابن الحاجب وسنُّه سبع عشرة تقريبًا، وأظنّه في هذه السنّ مؤهلًا للأخذ منه، بعد أن بلغ مرحلة الشباب وحصّل من العلوم ما يؤهله للجلوس إلى كبار الشيوخ.

حياته وتنقّلاته:

لم أجد شيئًا يُذكر عن حياته الخاصة وتنقّلاته فيما وقفتُ عليه أكثر من أنه كان من أهل (بَيَّانة)، وأنه ارتحل إلى الشام، فأقام ببغداد، يقول السيوطي: ((روى عنه الشرف الدّمياطي، وقال: رأيته ببغداد يُقرئ النحو)) [٢].

ولا يبعد عندي أنه رحل أيضًا إلى دمشق أو القاهرة؛ لأنه تتلمذ على يدي ابن الحاجب كما أسلفتُ، وابن الحاجب كانت رحلاته بين دمشق والقاهرة، ولم يؤثر عنه أنه قصد بغداد، وإن كنتُ أرجح أنه التقاه بدمشق؛ لأن ابن الحاجب بقي فيها حتى سنة ٦٣٨هـ، ثم خرج منها عائدًا إلى القاهرة، ولم تطل مدّة إقامته فيها حيث توفي سنة ٦٤٦هـ [٣].

شيوخه ومصادره:

استفاد سعد الدين المغربي في آرائه من مجموعة النحاة، إذْ أورد أقوالًا وآراءً معزوّة إلى بعض أئمة النحو، سواء الذين قابلهم وأخذ عنهم مشافهة، أو الذين لم يلتق بهم وإنما نقل ذلك عمّن روى عنهم له، وفيما يأتي عرض سريع لذلك من خلال ما أظهره هذا البحث:

١) أبو عبد الله يحيى بن زياد الفرّاء ٢٠٧هـ، وقد ذكره في مسألة بناء الاسم الرباعي المجرّد على (فُعْلَلٍ).

---

(١) انظر: البداية والنهاية ١٣/١٧٦، وبغية الوعاة ٢/١٣٤.

(٢) انظر: بغية الوعاة ١/٥٧٧. وكذا: إشارة التعيين ص١٠٣، وروضات الجنات ٤/٣٠.

(٣) انظر: البداية والنهاية ١٣/١٧٦.

٢) أبو الحسن سعيد بن مسعدة الأخفش ٢١٥هـ، وقد أورد اسمه أيضًا في المسألة السابقة.

٣) أبو القاسم الحسن بن بشر الآمدي ٣٧١هـ، وقد أفاد منه في ذكر رواية أخرى لبيت جرير، وهو قوله:

فَهَيْهَاتَ هَيْهَاتَ العَقِيقُ وَأَهْلُهُ وَهَيْهَاتَ خِلٌّ بِالعَقِيقِ نُوَاصِلُهْ

٤) أبو علي الحسن بن أحمد الفارسي ٣٧٧هـ، وقد صرّح باسمه في مسألتين: الأولى زيادة الواو واللام وعدمها في لفظة (وَرَنْتَل)، والأخرى نعت مجرور (رُبَّ).

٥) أبو الحسن علي بن عيسى الرمّاني ٣٨٤هـ، وقد حكى عنه رأيه في اشتراط النفي لعمل مسألة (الكُحْل).

٦) أبو الوليد هشام بن أحمد بن هشام الكناني، المعروف بالقاضي الوَقَّشي ٤٨٩هـ[١]، وقد ذكره في مسألة نعت مجرور (رُبَّ).

٧) أبو السعادات الشريف ضياء الدين هبة الله بن علي، المعروف بابن الشجري ٥٤٢هـ، وقد نقل عنه دون أن يصرّح باسمه في مسألة (قبل) و(بعد) بين الزمانية والمكانية، وإنما تجلّى ذلك لي من خلال عرض المسألة والرجوع إلى مظانّها.

٨) أبو القاسم وأبو زيد عبد الرحمن بن الخطيب السُّهيلي ٥٨١هـ، لم يَرِدْ اسمه في هذا البحث، وإنما نَقَلَ السيوطي عن ابن مكتوم قوله في تذكرته في ترجمة ابن إياز: ((وأُسند له الكتابة عن شيخه سعد بن أحمد الأندلسي، عن أبي زيد السُّهيلي، عن الإمام أبي بكر بن طلحة البَيَّاني، عن أبي القاسم محمد بن ثابت الثمانيني، عن ابن جنّي)) [٢]، ففي هذه الإجازة ما ينصّ على أنّ سعد الدين تتلمذ على أبي القاسم السُّهيلي الإمام المالكي المشهور.

٩) أبو عمرو عثمان بن الحاجب ٦٤٦هـ، ولم يُشر إليه أيضًا في هذا البحث، إلا أني وقفتُ على بعض المصادر وفيها أنّ ابن الحاجب أجاز لسعد الدين المغربي جميع تآليفه، فقد ورد في (إجازة الحسن بن مطهّر الحلي لعلاء الدين علي بن

---

(١) انظر في ترجمته: الصلة لابن بشكوال ٩٣٨/٣، وبغية الوعاة ٣٢٧/٢.

(٢) انظر: تحفة الأديب في نحاة مغني اللبيب ص٨٥.

إبراهيم بن زهرة العلوي) قوله: ((ومن ذلك مصنفات ابن الحاجب عنّي، عن الشيخ جمال الدين حسين بن إياز النحوي، عن شيخه سعد الدين أحمد بن أحمد المغربي البَيَّاني، عن المصنِّف)) [١]، فهذا نصٌّ صريحٌ يؤيد أنّ سعد الدين المغربي كان أحد تلامذة ابن الحاجب الذين رَوَوا عنه مصنفاته.

١٠) علم الدين القاسم بن أحمد اللُّوْرَقيّ الأندلسي صاحب الشَّلَوْبِين ٦٦١هـ، وقد ذكره في مسألة كسر همزة (إنّ) وفتحها بعد (حيث).

١١) النظّام الواسطي، ولم أقف له على ترجمة [٢]، وقد نقل عنه في مسألة زيادة الواو واللام وعدمها في لفظة (وَرَنْتَل).

١٢) تقيّ الدين الحلبي، ولم أقف له على ترجمة أيضًا، وقد نصّ محقّق (المحصول في شرح الفصول) على أنّ المقصود موفّق الدين ابن يعيش ٦٤٣هـ [٣]، وقد حكى عنه سعد الدين قولًا في مسألة حكم المقرون بـ(أَنْ) بعد (عسى).

ثقافته ومكانته العلميّة:

تفقّه سعد الدين المغربي على مذهب الإمام مالك، إمام دار الهجرة، وهو مذهب أهل بلده وعصره، وكما هو المذكور في كتب التراجم التي تحدّثت عنه، واشتهر بعلمه في النحو حتى نُسب إليه [٤].

وكان يلقّب بالأستاذ، وهو لقبٌ يختصّ به النحويّ البارع في عرف الأندلسيين آنذاك، يقول القفطي: ((ولا يُلقّب أحد ببلد الأندلس بالأستاذ إلا النحويّ الأديب)) [٥]، وقال الإمام عبد الباقي اليماني، وكذا الفيروزآبادي في ترجمة تلميذه ابن إياز: ((أخذ العربية عن الأستاذ أبي عثمان سعد بن أحمد بن أحمد الجُذَامي الأندلسي البَيَّاني)) [٦].

ومع ذا فيبدو أنه رحمه الله كان مغمورًا في عصره، ولم يحصل له من السمعة ما حصل لأقرانه كابن مالك، وابن عصفور، وابن أبي الربيع وغيرهم، لذلك قلّ تلامذته ومريدوه.

---

(١) انظر: بحار الأنوار للمجلسي ١٠٤/١٠٤، ومجمع الآداب ١٢٥/١ (هامش التحقيق).

(٢) ورد ذكره في موضعين من مؤلفات ابن إياز: شرح التعريف ص٩٠ ، وقواعد المطارحة ص٤١١.

(٣) انظر: المحصول ٤٠٩/١. وكذا ٢٥٣/١، ٧٢١، ٨٢٨، ٨٢٩، ١٠٥٩، وقواعد المطارحة ص٦٩.

(٤) انظر: بغية الوعاة ٥٧٧/١، وكشف الظنون ١٨٠٠/٢، ومعجم المؤلفين ٢١٠/٤، وروضات الجنات ٣٠/٤.

(٥) انظر: إنباه الرواة ١١٣/٤.

(٦) انظر: إشارة التعيين ص١٠٣، والبلغة ص١٢٢.

تلامذته:

مرّ آنفًا أنّ سعد الدين المغربي لم يكن ذائع الصيت واسع الانتشار، فقد كان مغمورًا، ولم يُلاقِ ما لاقاه زملاؤه في الشهرة، مع أني متيقّن بأنّ عالـــمًا فاضلًا كسعد الدين المغربي يتّخذ من بغداد مكان إقامة، ويُقرئ النحو بها؛ لقمينٌ بأن يكون له تلاميذُ كُثُرٌ، غير أنّ مصادر ترجمته لم تمدّنا بشيء من ذلك، باستثناء تلميذ واحد هو ابن إياز، واستطعتُ بفضل الله أن أقف على آخر في أثناء المطالعة، وهذه نبذة مختصرة عنهما:

١) أبو قَرَشَت عزّ الدين الحسن بن عبد المجيد، المعروف بسَعْفَص المراغي، نزل ببغداد، وقرأ النحو والتصريف على سعد الدين المغربي، له شرحٌ على ألفية ابن معطي، وله رسائل وأشعار، وقد خرج فيما بعد من بغداد واستوطن شيراز حتى توفي فيها ٦٦٦هـ [١].

٢) أبو محمد جمال الدين الحسين بن بدر بن إياز كان ذا حفظ حسن، وثقة فيما يكتب ويقول، ولِي مشيخة النحو بالمستنصريّة، قرأ على التاج الأرموي، وابن القبيطي وغيرهما، وممّن تتلمذ عليه ابن القوّاس، وابن السبّاك، له (شرح التعريف بضروريّ التصريف)، و(المحصول في شرح الفصول)، و(قواعد المطارحة) وغيرها، وتوفي ٦٨١هـ [٢].

وقد ذكر أصحاب التراجم أن ابن إياز قد أخذ العربية عن سعد الدين المغربي، من ذلك ما جاء قبل من قول الإمام عبد الباقي اليماني، وكذا الفيروزآبادي في ترجمة ابن إياز، أنّه: ((أخذ العربية عن الأستاذ أبي عثمان سعد بن أحمد بن أحمد الجُذَامي الأندلسي البَيَّاني)) [٣].

وقال السيوطي: ((قال الشرف الدّمياطي: رأيته – أيْ ابن إياز – شابًّا فى زِيِّ أولاد الأجناد، يقرأ النحو على سعد بن أحمد البَيَّاني)) [٤].

---

(١) انظر في ترجمته: مجمع الآداب لابن الفُوَطي ١٢٥/١، وبغية الوعاة ٥١١/١.

(٢) انظر في ترجمته: البلغة ص٩١، وبغية الوعاة ٥٣٢/١، وتاريخ علماء المستنصرية ص٢٥٤.

(٣) انظر: إشارة التعيين ص١٠٣، والبلغة ص١٢٢.

(٤) انظر: بغية الوعاة ٥٣٢/١، وتاريخ علماء المستنصرية ص٢٥٤.

وقال أيضًا: ((روى عنه الشرف الدّمياطي، وقال: رأيته – أيْ سعد الدين – ببغداد يُقرئ النحو، وممن قرأ عليه ابن إياز ... قلت: ونقل عنه تلميذه ابن إياز في شرح الفصول في مواضع عديدة، وسمّاه سعد الدين)) (١).

ونَقَلَ أيضًا –كما مرّ– عن ابن مكتوم قوله في تذكرته: ((وأُسند له الكتابة عن شيخه سعد بن أحمد الأندلسي)) (٢).

وقد سبق في معرض الحديث عن شيوخ سعد الدين المغربي ذِكْرُ (إجازة الحسن بن مطهّر الحلي لعلاء الدين علي بن إبراهيم بن زهرة العلوي)، وفيها ما يؤيد أنّ ابن إياز كان أحد تلامذة سعد الدين المغربي.

هذا وقد أكثر ابن إياز من النقل عنه في كتبه في مواضع عديدة، ويؤخذ من تلك النقول والنصوص أمور منها: أنه كان دائمًا ينسب نفسه إليه ويعلن أنه شيخه صراحةً، ويصفه بالثقة والمحقّق في النقل، وكان يُجلّه ويحترمه كثيرًا عند ذكره، كما أنه كان شديد الوفاء له بعد موته، فلم يذكر اسمه إلا ويعقبه بالدعاء له برحمة الله تعالى، فمن أمثلة ذلك قوله: ((كَانَ شَيْخِي الثِّقَةُ الـمُحَقّقُ سَعْدُ بْنُ أَحْمَدَ الـمَغْرِبِيُّ جَزَاهُ اللهُ عَنِّي أَحْسَنَ الجَزَاءِ))، وقوله: ((وَأَخْبَرَنِي شَيْخُنَا سَعْدٌ الـمَغْرِبِيُّ رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى وَقْتَ القِرَاءَةِ))، ويقول: ((وَقَالَ لِي شَيْخِي سَعْدٌ الـمَغْرِبِيُّ رَحِمَهُ اللهُ))، وقال: ((وَحَكَى لِي شَيْخُنَا رَحِمَهُ اللهُ))، وقوله: ((وَهُنَا تَنْبِيهٌ؛ وَهُوَ أَنَّ شَيْخَنَا الثِّقَةَ أَخْبَرَنِي))، ونحو ذلك مما سيجيء في موضعه من الدراسة (٣).

شعره:

لم يذكر أحد ممن ترجم له أنه شاعر، أو له قدرة على نظم الشعر، وكلّ ما جاء عنه أربعة أبيات نَظَمَها مُلْغزًا في (لَدُنْ غُدْوَةً)، واختصاصها بنصبها، وهي (٤):

وَمَا لَفْظَةٌ لَيْسَتْ بِفِعْلٍ وَلَا حَرْفٍ وَلَا هِيَ مُشْتَقٌّ وَلَيْسَتْ بِمَصْدَرِ

---

(١) انظر: بغية الوعاة ٥٧٧/١، وروضات الجنات ٣٠/٤.

(٢) انظر: تحفة الأديب في نحاة مغني اللبيب ص٨٥.

(٣) انظر: شرح التعريف ص٣١، ٩٠، والمحصول ٥٨٥ ،٩/١ وَ ٧٥١/٢، ٨٥٣، وقواعد المطارحة ص٥٦، ٨٣، ٩٧، ٣١٣، ٤١١، ٤٣٢، ٤٤٢، ٤٦٦.

(٤) انظر: بغية الوعاة ٥٧٧/١، والأشباه والنظائر ٢٥٦/٤، وروضات الجنات ٣٠/٤. والعجيب أنّ السيوطي في الأشباه والنظائر نسبها لسعد الدين التفتازاني، وفي الطبعة بتحقيق: عبد الإله نبهان وغيره ٦٦٣/٢ أُشِيرَ في الهامش إلى أنه قد ورد بلفظ (البيَّاني) بدل (التفتازاني) في ثلاث مخطوطات، وعليه فإنّ الحقّ إثبات ما جاء فيها حتى يكون كلام السيوطي في الأشباه والنظائر موافقًا لكلامه في البغية، ويكون ما جاء في البغية وروضات الجنّات مرجِّحًا لتلك النسخ المخطوطة، والله أعلم.

وَتَنْصِبُ اسْـمًا وَاحِدًا لَيْسَ غَيْرَهُ لَهـَا حَـالَةٌ مَعْـهُ تَبِينُ لِـمُخْبِرِ
فَمَعْنَى الَّذِي أَلْغَزْتُهُ عِنْدَ مَنْ يَـرَى يُزِيلُ لَنَا إِشْـكَالَهُ غَيْرَ مُضْمِرِ
وَمَنْصُوبُهَا صَدْرٌ لِمَا هُوَ ضِدُّ مَا أَتَانَا لِبَاسًا فِي الكِتَابِ المُطَهَّرِ؟

مؤلفاته:

إنّ الناظر في كتب التراجم التي تحدّثتْ عن سعد الدين المغربي وترجمتْ له ليجد أنها لم تذكر له من المؤلفات سوى (شرح الجُزُوليّة) [1]، ولو كان له غيره لجاءت الإشارة إليه، ولاهتمّ به المترجمون كما هي عادتهم في الاهتمام بتسجيل العلماء، وتدوين كتبهم مهما قلّ شأنها، ولعلّ انشغاله بالتدريس كان سببًا في انصرافه عن التأليف.

وفاته:

لم تنصّ المصادر على سنة وفاته، وإنما حاول بعض أصحابها تقريب ذلك، فقد ذكر حاجي خليفة أنه توفي بعد سنة ٦٤٥هـ [2]، ووافقه في هذا عمر كحالة [3]، وتضيق الدائرة قليلًا برؤيته حيًّا بعد هذا التاريخ، فقد جاء في بعض المصادر أن الشرف الدّمياطي يقول: ((رأيته ببغداد يُقرئ النحو)) ، وقد كان الدّمياطي بها سنة ٦٥٠هـ [4].

والذي أميل إليه أنّ وفاته لا تتجاوز ٦٧٤هـ رحمه الله؛ لأنّ تلميذه ابن إياز لم يكن يدعو له بالرحمة حين يذكر اسمه أو ينقل عنه رأيه إلا في كتابيه (المحصول) و(القواعد)، وقد جاء في نهاية أصل الأوّل أنه فرغ من تصنيفه ٦٧٤هـ، وفي بعض نسخ الأخير أنه فرغ منه ٦٧٦هـ، في حين أنّه في كتابه (شرح التعريف) لم يفعل ذلك، وفي هذا دليلٌ على أنه انتهى من تأليفه قبل وفاة شيخه، ويُستفاد من هذا أيضًا أنّ المؤلف صنّف (شرح التعريف) أوّلًا، ثمّ (المحصول)، ثمّ (قواعد المطارحة) أخيرًا.

ولعلّ الزمن يُسعفنا بالوقوف على اليقين في هذه المسألة إمّا بمصدر نظفر به ينصّ على سنة وفاته، أو بقرينة واضحة دقيقة تجعلنا نطمئن إلى ذلك.

---

(1) انظر: بغية الوعاة ٥٧٧/١، وكشف الظنون ١٨٠٠/٢، ومعجم المؤلفين ٢١٠/٤، وروضات الجنات ٣٠/٤.

(2) انظر: كشف الظنون ١٨٠٠/٢.

(3) انظر: معجم المؤلفين ٢١٠/٤.

(4) انظر: بغية الوعاة ٥٧٧/١، وروضات الجنات ٣٠/٤.

الفصل الثاني

(آراؤه في اللغة والنحو والصرف)

أوّلًا: في اللغة:

- **معنى لفظة (السّبَل) في قول المتنخِّل الهذلي يرثي ابنه [1]:**

رَبَّاءُ شَمَّاءَ لَا يَأْوِي لِقُنَّتِهَا إِلَّا السَّحَابُ وَإِلَّا الأَوْبُ وَالسَّبَلُ

هذا البيت ذكره ابن إياز في كتابه: (قواعد المطارحة) في الباب الأخير منه الذي عقده للمناقشة والتحليل،والتطبيق والتعليل، وأسماه: ((النتيجة))، ومما قاله في شرحه: ((وَ(السَّبَلُ):الــمَطَرُ،وَقِيلَ:هُوَ السَّحَابُ النَّازِلُ الــمُتَّصِلُ نُزُولُهُ عَلَى بُعْدٍ مِنْ رَائِيهِ))[2]، وفي اللغة معانٍ أخر غير هذا، فمن معاني (السَّبَل): الأَنْف، وداءٌ يصيب العين، والسبُّ والشّتم، والسُّنْبُل أو أطرافه وما انبسط من شعاعه [3].

وأمّا سعد الدين المغربي فقد أورد معنًى لهذه اللفظة لم أقف عليه فيما بين يدي من المصادر، يقول تلميذه ابن إياز: ((وَسَمِعْتُ شَيْخَنَا سَعْدًا الــمَغْرِبِيَّ رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى يَقُولُ: يُمْكِنُ أَنْ يَعْنِيَ بِــ(السَّبَل) العَسَلَ؛ لِإِسْبَالِهِ وَسَيَلَانِهِ عَلَى سَبِيلٍ وَاحِدٍ، وَلِعَمَلِ النَّحْلِ لِلشَّهْدِ عَلَى طَرِيقَةٍ وَاحِدَةٍ؛ وَأَصْلُ (السَّبَلِ) الاسْتِمْرَارُ عَلَى سَنَنٍ مُسْتَقِيمٍ، وَلِهَذَا قِيلَ لِلطَّرِيقِ: سَبِيلٌ)) [4].

وفي الحقيقة أرى أنّ هذا القول قد تفرّد به، وهو معنًى يحتمله البيت؛ لمناسبة (الأَوْب) قبله، وهو جماعة النَّحْل [5]، إلّا أنه لا يمكن لنا التسليم بصحّة هذا المعنى الذي تفرّد به ما لم يَرِدْ عن العرب ما يؤكّد ثبوته ومجيئه على لسانهم، والله أعلم.

- **تسمية الموضع المَخُوف (فَرْجًا) في قول لبيد بن ربيعة [6]:**

فَغَدَتْ كِلَا الفَرْجَيْنِ تَحْسِبُ أَنَّهُ مَوْلَى الــمَخَافَةِ خَلْفُهَا وَأَمَامُهَا

---

(1) البيت من البسيط، وهو في: ديوان الهذليين ٣٧/٢، وشرح أشعار الهذليين ١٢٨٥/٣، والأغاني ٦٠/٢٤، وإيضاح شواهد الإيضاح للقيسي ٤٥٣/١، وأمالي ابن الشجري ٢٢٤/٢، وخزانة الأدب ٣/٥، وتاج العروس (أوب)، ومعجم شواهد العربية ص٣٨٠.

(2) انظر: قواعد المطارحة ص٤٣٠ .

(3) انظر : اللسان وتاج العروس (سبل) .

(4) انظر: قواعد المطارحة ص٤٣٢ .

(5) انظر: اللسان وتاج العروس (أوب).

(6) البيت من الكامل من معلّقته المشهورة، وهو في: ديوانه ص٢٢٢، وإصلاح المنطق ص٧٧، وشرح القصائد السبع ص٥٦٥، وشرح شواهد الإيضاح ص١٧٠، ومعجم الشواهد ص٤٦٢.

أيضًا هذا البيت ذكره ابن إياز في نفس الباب السابق، والشاعر فيه يصف بقرةً وحشيّةً أُكِل ولدُها، فهي تتوقّع الشرّ من خلفها وقدّامها، فكان مما تعرّض له ابن إياز بالشرح كلمة (الفَرْجَيْن)، فقال: ((وَالوَاحِدُ (فَرْجٌ)، وَهُوَ الثَّغْرُ)) [1]، ولو رجعنا إلى كتب اللغة لتبيّن لنا أنّ اللفظة تحتمل معاني أخرى متقاربة، فمن ذلك: الأمر المَخُوف، والخلاص، والراحة، والمكان الواسع، قال ابن دريد: (الفَرْجُ) الثَّغْر بين موضعيْ المخافة والأمن، وكلّ موضع مخافة (فَرْجٌ)، سمّي بهذا لأنه منفتح غير مسدود [2].

وأمّا سعد الدين المغربي فإنه نقل عن أحد علماء الأندلس تعليلًا آخر لتسمية الموضع المَخُوف (فَرْجًا)، يقول تلميذه ابن إياز: ((وَأَخْبَرَنِي شَيْخُنَا عَنْ بَعْضِ شُيُوخِ المَغْرِبِ بِأَنَّهُ يَجُوزُ أَنْ يُسَمَّى المَوْضِعُ المَخُوفُ (فَرْجًا)؛ عَلَى طَرِيقِ التَّفَاؤُلِ بِانْفِرَاجِ مَا يُخْشَى عُقْبَاهُ)) [3].

فهو هنا يحيل المعنى إلى شيء من سنن العرب في كلامها، وهو أنها قد تسمّي الشيء بضدّه تيمّنًا وتفاؤلًا، كتسميتهم الصحراء (مفازةً) رجاء الفوز منها بالنجاة، والأعمى (بصيرًا) أملًا في عودة بصره إليه، واللديغ (سليمًا) رجاء شفائه، وقريب من هذه المعاني تسمية (القافلة) رجاء قُفُولها وعودتها، والله أعلم.

- **المركّبات بين الوضعيّة وعدمها:**

لا خلاف بين العلماء أنّ المفردات موضوعةٌ، ولا نزاع بينهم في وضع العرب لها، وإنما اختلفوا في المركّبات؛ هل هي موضوعةٌ أو لا؟، على ثلاثة أقوال:

الأوّل: إنّ العرب قد وضعت الجُمل والمركّبات كوضعها للمفردات، فوضعت المفرد دالًّا على المفرد، والمركّب دالًّا على المركب؛ وعليه الأكثر كالجُزُولي [4]، وابن مُعْطي [5]، وابن عُصْفور [6]، والشَّلَوْبين [7]، وأبي حيّان [8]، وابن مُفْلِح [9]، وابن

---

(1) انظر: قواعد المطارحة ص٤٤٦.

(2) انظر: جمهرة اللغة ٤٦٣/١، واللسان وتاج العروس (فرج).

(3) انظر: قواعد المطارحة ص٤٤٦.

(4) انظر: المقدمة الجزولية ص٣، والمحصول ٩/١، والتذييل والتكميل ٣٨/١، والمزهر ٤٠/١.

(5) انظر: المحصول ٧/١، والمزهر ٤٠/١.

(6) انظر: المقرّب ٤٥/١، وشرح جمل الزجّاجي ٨٧/١، والتذييل والتكميل ٣٨/١.

(7) انظر: التوطئة ص١١٢، وشرح المقدمة الجزولية ١٩٩/١.

(8) انظر: التذييل والتكميل ٣٨/١، والمزهر ٤٢/١.

(9) انظر: أصول الفقه لابن مفلح ٤٩/١، ٥٢، والتحبير شرح التحرير ٣٠١/١.

قاضي الجَبَل [١]، والتاج السُّبْكي [٢]، والـمَرْداوي [٣]. وهو ظاهر كلام ابن الحاجب حين تحدّث عن الموضوعات اللغوية إذْ قال: ((فتنقسم إلى: مفرد ومركّب)) [٤]. قال القَرَافي: ((وهو الصحيح))، وعزاه غيره إلى الجمهور[٥].

وحجّتهم في ذلك أنّ العرب حَجَرَتْ في التراكيب كما حَجَرَتْ في المفردات، فوضعتْ لها قوانين في العربية لا يجوز تغييرها، ومتى غُيّرت حكم عليها بأنها ليست عربية، فلو قيل: (إنّ قائمٌ زيدًا، ورجلٌ في الدار) لم يكن من كلامهم، ومن قال: (إنّ زيدًا قائمٌ، وفي الدار رجلٌ) فهو من كلامهم، وذلك يدلّ على تعرّضها بالوضع للمركّبات. قال أبو حيّان ((العَجَبُ ممن يجيز تركيبًا ما في لغةٍ من اللغات من غير أن يسمع من ذلك التركيب نظائر، وهل التراكيب العربية إلا كالمفردات اللغوية؟!، فكما لا يجوز إحداث لفظ مفرد كذلك لا يجوز في التراكيب؛ لأنّ جميع ذلك أمور وضعية، والأمور الوضعية تحتاج إلى سماع من أهل ذلك اللسان)) [٦].

الثاني: إنّها غير موضوعة؛ وهو اختيار فخر الدين الرازي [٧]، وظاهر كلام ابن مالك حيث قال: ((إنّ دلالة الكلام عقليّة لا وضعيّة)) [٨]، وبه قال ابن هشام [٩]. وحجّتهم أنّه لو كان الأمر كذلك لتوقّف استعمال الجُمل على النّقل عن العرب كالمفردات، ولهذا لم يتكلّم أهل اللغة في المركبات ولا في تأليفها؛ لأنّ الأمر فيها موكولٌ إلى المتكلّم بها.

وهو قول سعد الدين المغربي، حكى ذلك عنه تلميذه ابن إياز فقال: ((وَكَانَ شَيْخِي سَعْدُ الدِّينِ الـمَغْرِبِيُّ رَحْمَةُ اللهِ عَلَيْهِ يَقُولُ: فِيهِ نَظَرٌ؛ لِأَنَّ وَاضِعَ اللُّغَةِ لَمْ يَضَعْ الجُمَلَ كَمَا وَضَعَ الـمُفْرَدَاتِ، بَلْ تَرَكَ الجُمَلَ إِلَى اخْتِيَارِ الـمُتَكَلِّمِ، يُبَيِّنُ ذَلِكَ لَكَ أَنَّ حَالَ

---

(١) انظر: التحبير شرح التحرير ٣٠١/١.

(٢) انظر: جمع الجوامع ص٦٣، والمزهر ٤٠/١.

(٣) انظر: التحبير شرح التحرير ٢٩٢/١، ٣٠١.

(٤) انظر: منتهى الوصول والأمل ص١٢، والبحر المحيط للزركشي ١٠/٢، والتحبير شرح التحرير ٣٠١/١، والمزهر ٤٤/١.

(٥) انظر: نفائس الأصول ٥٥٤/٢، والبحر المحيط للزركشي ١١/٢، والتحرير شرح التحبير ٣٠١/١، والمزهر ٤٠/١، ٤٤، وشرح الكوكب المنير ١١٥/١.

(٦) انظر: المزهر ٤٢/١.

(٧) انظر: المحصول في علم الأصول ٦٧/١، والبحر المحيط للزركشي ٩/٢، والتحبير شرح التحرير ٣٠٠/١، والمزهر ٤٠/١، ٤٣، وشرح الكوكب المنير ١١٥/١.

(٨) انظر: البحر المحيط للزركشي ٩/٢، والتحبير شرح التحرير ٣٠٠/١، والمزهر ٤٠/١، ٤٣، وشرح الكوكب المنير ١١٥/١.

(٩) انظر: شرح اللمحة البدرية ١٥٩/١.

الجُمَل لَوْ كَانَتْ كَحَال الــمُفْرَدَات؛ لَكَانَ اسْتِعْمَالُ الجُمَل وَفَهْمُ مَعَانِيهَا مُتَوَقِّفًا عَلَى نَقْلِهَا عَنْ العَرَب، كَمَا كَانَتْ الــمُفْرَدَاتُ كَذَلِكَ، وَلَوَجَبَ عَلَى أَهْلِ اللُّغَة أَنْ يَتَتَبَّعُوا الجُمَلَ، وَيُودِعُوهَا كُتُبَهُمْ، كَمَا فَعَلُوا ذَلِكَ بِالــمُفْرَدَات)) [1]، علّق ابن إياز على هذا بقوله: ((فَإِنْ كَانَ الــمُرَادُ مِنْ ذَلِكَ أَنَّ دَلَالَةَ الجُمَل لَــمَّا كَانَتْ مُتَوَقِّفَةً عَلَى دَلَالَة مُفْرَدَاتِهَا، وَكَانَتْ دَلَالَةُ الــمُفْرَدَاتِ بِالوَضْعِ؛ صَارَتْ الجُمَلُ دَالَّةً بِالوَضْعِ؛ فَهُوَ قَرِيبٌ)) [2].

الثالث: إنّ العرب وضعتْ أنواع الجُمل والمركّبات دون جزئيّاتها؛ وهو رأي الزَّرْكَشي إذ يقول: ((والحقّ أنّ العرب إنما وضعت أنواع المركبات، أمّا جزئيات الأنواع فلا، فوضعت باب (الفاعل) لإسناد كلّ فِعْلٍ إلى من صَدَرَ منه، أمّا الفاعل المخصوص فلا. وكذلك باب (إنّ وأخواتها)، أمّا اسمها المخصوص فلا. وكذلك سائر أنواع التراكيب، وأحالت المعنى على اختيار المتكلّم، فإن أراد القائل بوضع المركبات هذا المعنى فصحيحٌ، وإلّا فممنوعٌ)) [3]، وتبعه البرماوي فيما ذهب إليه، ثمّ قال : ((وينبغي أن يُنزّل المذهبان على ذلك)) [4]. وعندي أنه قولٌ حسنٌ، وهو أسلم ما قيل في المسألة، والله أعلم.

- **ذكر رواية أخرى لشاهد شعري وتوثيقها، وهو قول جرير [5]:**

فَهَيْهَاتَ هَيْهَاتَ العَقِيقُ وَأَهْلُهُ وَهَيْهَاتَ خِلٌّ بِالعَقِيقِ نُوَاصِلُهْ

فبعد أن أوضح ابن إياز الشاهد في البيت، وذكر اللغات الواردة في (هيهات) وأقوال العلماء فيها، وفصّل إعراب مفرداته؛ أورد رواية أخرى في البيت نقلها عن شيخه سعد الدين المغربي، قال: ((وَيُرْوَى:(العَقِيقُ وَمَنْ بِهِ)، وَيُرْوَى: (وَهَيْهَاتَ وَصْلٌ)، قَالَ شَيْخُنَا رَحِمَهُ اللهُ: كَذَا ثَبَتَ بِخَطِّ الآمِدِيِّ، وَأَجَازَ فِيهِ وَجْهَيْنِ: أَحَدُهُمَا: أَنَّهُ جَعَلَ الخِلَّ وَصْلًا؛ مُبَالَغَةً مِنْهُ فِي ذَلِكَ، وَالآخَرُ: أَنَّهُ عَلَى حَذْفِ الــمُضَافِ، أَيْ: بَعُدَ ذُو وَصْلٍ. وَهَذَا وَاضِحٌ)) [6]، وهذا دليل على اهتمام سعد الدين المغربي برواية الشواهد،

---

(1) انظر: المحصول ٩/١، والبحر المحيط للزركشي ١٠/٢، والتحبير شرح التحرير ٣٠١/١، والمزهر ٤٠/١، ٤٤.

(2) انظر: المحصول ١٠/١، والبحر المحيط للزركشي ١٠/٢، والمزهر ٤٤/١.

(3) انظر: البحر المحيط للزركشي ١١/٢، والمزهر ٤٥/١.

(4) انظر: التحبير شرح التحرير ٣٠٢/١، وشرح الكوكب المنير ١١٦/١.

(5) البيت من الطويل، وهو في: ديوانه ص٩٦٥، وشرح النقائض ٧٨٤/٣، والخصائص ٤٤/٣، وشرح شواهد الإيضاح ص١٤٣، والمقاصد النحوية ١٠١٢/٣، ومعجم الشواهد ص٣٧٢.

(6) انظر: قواعد المطارحة ص٣١٣.

وسعة اطّلاعه وحفظه، وما قاله سعد الدين المغربي وجدتُه عند العيني في مقاصده باختلاف يسير، ولم أقف عليه في غيره، والله أعلم.

ثانيًا: في النحو:

- **عمل الحروف المشتركة:**

الحروف تأتي في القسمة الثلاثية من أقسام الكلمة، ومذهب النحويين أنها ثلاثة أقسام: مختصّ بالاسم، ومختصّ بالفعل، ومشترك بين الاسم والفعل غير مختصّ، فالمستحقّ للعمل منها ما كان مختصًّا بالدخول على أحدهما، وأمّا المشترك فحقّه ألّا يعمل؛ لعدم اختصاصه بأحدهما [1]، يقول ابن عصفور: ((كل حرف يليه الاسم مرّة والفعل أخرى فبابه ألّا يعمل، وما انفرد بأحدهما ولم يكن كالجزء منه عمل فيما انفرد به)) [2]، إذن فهذا النصّ وأمثاله يُعدّ قاعدةً تؤصّل لنا عمل الحروف وعدم عملها، فالحروف التي تتنزّل بمنزلة الجزء من الاسم كـ(أل) التعريف، أو بمنزلة الجزء من الفعل كـ(السين، وسوف) فإنها لا تعمل، وأمّا التي لا تكون كذلك فإنها تعمل، كحروف الجرّ مع الأسماء، وحروف الجزم مع الأفعال، ((وإنما كان الاختصاص موجِبًا للعمل؛ ليظهر أثر الاختصاص ... [فإنّ] اختصاص الشيء بالشيء دليلٌ على قوّة تأثيره فيه، فإذا أثّر في المعنى أثّر في اللفظ ليكون اللفظ على حسب المعنى)) [3]. وأمّا الحروف المشتركة غير المختصّة كـ(الهمزة، وهَلْ) الاستفهاميّتين فإنها لا تعمل؛ لعدم انفرادها بأحدهما، قال الثمانيني: ((وإذا كان الحرف لا اختصاص له بأحدهما دون الآخر وجب أن يؤثر فيهما أو لا يؤثر فيهما، ولو أثّر فيهما لاختلطت معاني الأسماء بمعاني الأفعال، فلما كان تأثير المشترك في الأسماء والأفعال يؤدي إلى التباس المعاني واختلاط بعضها ببعض؛ بطل تأثيره فوجب ألّا يؤثّر)) [4]، وزاد على هذا المعنى ابن أبي الربيع – فيما نقله عنه السيوطي – فقال: ((فمتى وجدتَ مختصًّا لا يعمل، أو غير مختصٍّ يعمل؛ فسبيلك أن تسأل عن العلّة في ذلك، فإن لم تجد فيكون ذلك خارجًا عن

---

(1) انظر في المسألة: الأصول في النحو ٥٤/١، وشرح الجمل لابن عصفور ٦٠٣/١، والجنى الداني ص٢٥، وتمهيد القواعد ١١٩٠/٣، والأشباه والنظائر ٢٤٥/٢ وَ ٢٦/٣، والهمع ٢٧/١ وَ ١٠٩/٢، وشرح الفاكهي ٨٦/١.

(2) انظر: شرح الجمل ٦٠٣/١.

(3) انظر: شرح الفاكهي ٨٧/١.

(4) انظر: الفوائد والقواعد ص٢٩.

القياس)) [1]، ((فإن كان سُمِع ممن تُرضى عربيّته فلا بدّ من أن يكون قد حاول به مذهبًا، أو نحا نحوًا من الوجوه، أو استهواه أمرٌ غلّطه)) [2].

وقد خالف هذا الأصل أحرفٌ هي: (مَا، ولَا، وإِنْ)، وهي من الحروف المشتركة، تقول: ما قام زيدٌ، ولا يقوم زيدٌ، وإنْ يقوم زيدٌ، وكلك تقول: ما زيدٌ قائم، ولا زيدٌ قائم ولا عمرو، وإنْ زيدٌ إلّا قائم، فكان الأصل ألّا تعمل، لكنّ الحجازيين أعملوها لشبهها بـــ(ليس) في إفادة النفي، والتميميّين أهملوها لعدم اختصاصها فلم تستحقّ عملًا، واللغة الأُولى أفصح، وبها جاء القرآن، واللغة الأخيرة أقيس [3].

ولو رجعنا إلى كلام سعد الدين المغربي لرأيناه قد سلك طريق النحاة في هذه المسألة، ولم يكتف بموافقتهم وحسب، بل أدلى بدلوه فيها، وعلّل تعليلًا يعتمد على الاستنتاج والمنطق، قال تلميذه ابن إياز: ((وَكَانَ شَيْخُنَا سَعْدُ الدِّينِ الــمَغْرِبِيُّ يَقُولُ: لَا يَعْمَلُ؛ لِأَنَّهُ لَوْ عَمِلَ فَإِمَّا أَنْ يَعْمَلَ فِيهِمَا، أَوْ فِي أَحَدِهِمَا، وَالأَوَّلُ فَاسِدٌ؛ لِأَنَّ الاسْمَ أَصْلٌ، وَالفِعْلَ فَرْعٌ، فَيُفْضِي اخْتِلَافُهُمَا إِلَى تَنَافِي حَالِهِ؛ إِذْ عَمَلُهُ فِي الأَصْلِ أَصْلِيٌّ، وَفِي الفَرْعِ فَرْعِيٌّ، وَالثَّانِي كَذَلِكَ؛ إِذْ عَمَلُهُ فِي أَحَدِهِمَا لِصِحَّةِ دُخُولِهِ عَلَيْهِ، وَالآخَرُ يُطَالِبُ بِهَذَا، فَمَا بَالُهُ مُعَطَّلًا!)) [4]، والله أعلم.

- **أقسام (أل) التعريف:**

تعدّدت أقوال النحاة في ذكر أنواع (أل)، حتى إنّ بعضهم أوصلها إلى أربعة عشر نوعًا [5]، ومن بين هذه الأنواع (أل) التعريف، فقد اختلفت آراؤهم حول بيان أقسامها، ويمكن إجمالها على النحو الآتي:

١) منهم من يرى أنها قسمٌ واحدٌ فقط، فتكون (عهديّة) لا غير؛ لأنّ ((الأجناس أمورٌ معهودةٌ في الأذهان، متميّزٌ بعضها عن بعض)) [6]، وهو قول أبي الحجاج يوسف

---

(1) انظر: الأشباه والنظائر ٢/٢٤٩.

(2) انظر: الأصول في النحو ١/٥٦.

(3) انظر: الإنصاف ١/١٦٥، وشرح المفصل ١/١٠٨ وَ ٢/١٠٠، وشرح الكافية للرضي ٢/١٨٤، والجنى الداني ص٢٧، وتمهيد القواعد ٣/١١٩٠، والمقاصد الشافية ٢/٢١٥، وشرح التصريح ١/٤٣، والهمع ١/٢٧.

(4) انظر: المحصول ١/٥٨٥.

(5) انظر في المسألة: معاني الحروف للرماني ص٦٥، وشرح ألفية ابن معطي ١/٧٢٨، ورصف المباني ص٧٠، والجنى الداني ص١٩٢، ٢٠٣، ومغني اللبيب ١/٤٩، والأشباه والنظائر ٣/٨٩، وحاشية الخضري ١/٨٥.

(6) انظر: مغني اللبيب ١/٥٠.

بن معزوز [1]، والسكاكي[2]، وعليه ابن عصفور في موضع إذْ يقول: ((لا يبعد عندي أن تسمّى الألف واللام اللتان لتعريف الجنس عهديّتين؛ لأنّ الأجناس عند العقلاء معلومة مُذْ فهموها)) [3]، وتبعهم الرضي في ذلك ، وزاد: ((ويعرض للَّام العهديّة الغلبة)) [4]، والتفتازاني بقوله: ((اللام بالإجماع للعهد)) [5]. علّق ناظر الجيش على ما ذهب إليه هؤلاء قائلًا: ((ولا يبعد عن الصواب)) [6].

٢) ومنهم من يجعلها قسمين: (جنسيّة، وعهديّة)، وهو مذهب الجمهور [7]. غير أنّ بعضهم زاد على هذا بأن قال: (ويَعْرِض في الأولى الحضور، وفي الثانية لمح الصفة والغلبة)، وهذا قول أبي موسى الـــجُزُولي، وتبعه ابن معطي، ووافقهما ابن إياز من جهة عروض الحضور في الجنسيّة، واللمح والغلبة في العهديّة[8]، وقد اعترض عليهم المرادي بقوله: ((وفيه نظر؛ لأنّ (أل) في: الحارث، والعبّاس ونحوهما لم تكن عهديّة فعرض لها اللمح)) [9]، ويقول ناظر الجيش: ((ولا يخفى أنّ (أل) لا مدخل لها في إفادة الغلبة، والذي حصلت له الغلبة إنما هو الاسم بتمامه الذي كان معرّفًا تعريف العهد، وكان صادقًا على كل من اتصف بذلك العهد، ثم عرض له الاختصاص بأحد المدلولات من جهة الاستعمال ... وأمّا أنّ (أل) لها مدخل في لمح الصفة فأبعد؛ لأنها لم تفد لمح الصفة، والذي لمح الصفة إنما هو المتكلم، لمح ما كان عليه الاسم قبل نقله إلى العلميّة، وهي حالة التنكير، فأدخل (أل) عليه بعد العلميّة لا لإفادة تعريفٍ ولا غيره ... وأمّا ما ذكروه من أنّ

---

(1) انظر: ارتشاف الضرب ٩٨٧/٢، والتذييل والتكميل ٢٣١/٣، وتمهيد القواعد ٨٢٥/٢، والهمع ٢٧٦/١.

(2) انظر: مفتاح العلوم ص٢١٥، وتمهيد القواعد ٨٢٦/٢، وشرح المغني للدماميني ٢٠٣/١.

(3) انظر: الهمع ٢٧٦/١.

(4) انظر: شرح الكافية ٢٤٢/٣، ٢٤٣، ٢٥٦.

(5) انظر: شرح التلويح ٩٦/١، وحاشية الشمني ١٠٨/١، وحاشية الدسوقي ٥٣/١.

(6) انظر: تمهيد القواعد ٨٢٥/٢.

(7) انظر: شرح اللمع ٦٩٢/٢، والمفصل ص١٣، والمرتجل ص٢٩٨، والتوطئة ص١٩١، وشرح التسهيل ٢٥٧/١، وشرح الألفية لابن الناظم ص٩٩، والبسيط ٣١٠/١، وارتشاف الضرب ٩٨٥/٢، والتذييل والتكميل ٢٣١/٣، وشرح الألفية للمرادي ٢٦٠/١، ومغني اللبيب ٤٩/١، وأوضح المسالك ١٧٩/١، وشرح اللمحة البدرية ٢٥٨/١، وتمهيد القواعد ٨٢٥/٢، وشرح الألفية لابن جابر الأندلسي ٢٤٥/١، والهمع ٢٧٦/١.

(8) انظر: المقدمة الجزولية ص٦٦، وشرحها للشلوبين ٦٥٥/٢، والتوطئة ص١٩١، والفصول الخمسون ص٢٣٣، وشرح الجزولية للأبّذي ص٥٧٥، ٥٧٦، والمحصول ٨٥٠/٢ – ٨٥٣، وارتشاف الضرب ٩٨٦/٢، والتذييل والتكميل ٢٣٢/٣، ٢٣٣، ومنهج السالك ١٤٦/١، والجنى الداني ص١٩٦، وتمهيد القواعد ٨٢٦/٢، والهمع ٢٧٥/١.

(9) انظر: الجنى الداني ص١٩٦.

الجنسيّة يعرض لها الحضور فلم أتحقّقه، والذي يظهر أنّ (أل) للعهد، والحضور مستفاد من الحضور، أعني من حضور من دخلت على اسمه (أل) بمجلس المتكلّم))[1]. ويقول ابن جابر الأندلسي: ((وإذا علمتَ أنّ الألف واللام عهديّة، وجنسيّة؛ فكلّ ما يعرض لك في الألف واللام فهو راجعٌ إمّا إلى العهد، وإمّا إلى الجنس)) [2].

٣) ومن النحاة من يجعلها ثلاثة أقسام: (جنسيّة، وعهديّة، ولتعريف الحقيقة)، وهو قول ابن مالك في موضع، وابن إياز، وابن القوّاس، والمرادي في موضع [3]. قال المرادي عن القسم الأخير: ((واختلف في هذا القسم، فقيل: هو راجع إلى العهديّة، وقيل: راجع إلى الجنسيّة، وقيل: قسمٌ برأسه)) [4].

٤) ومنهم من يراها أيضًا ثلاثة أقسام كما سبق لكن باختلاف الأخير: (جنسيّة، وعهديّة، ولتعريف الحضور)، وهو قول ابن يعيش، والمالقي، والشاطبي [5]. وذكر المرادي أنّ بعضهم يرجع التي للحضور إلى الجنسيّة، وبعضهم يرجعها إلى العهديّة [6].

٥) وبعضهم يجعلها أكثر من ذلك، وهو قول الزجّاجي، وابن عصفور في موضع، وأبي الحسن الأبّذي، وتقيّ الدين النيلي، وصاحب حماة، وابن هشام في موضع، وغيرهم [7]. قال أبو حيّان: ((وعلى هذا التقسيم لا يُقال: يَعْرِض في الجنسيّة الحضور، ولا يُقال: يَعْرِض في العهديّة الغلبة، ولمح الصفة؛ لأنّ قِسْمًا من الشيء لا يكون قسيمًا له)) [8].

وإذا تأمّلنا كلام سعد الدين المغربيّ وجدناه موافقًا لما ذهب إليه الجمهور، ومجوِّزًا جَعْل ما قاله الـــجُزُولي ومن تابعه قسمين مستقلّين، قال ابن إياز: ((وَقَالَ لِي شَيْخِي

---

(١) انظر: تمهيد القواعد ٨٢٦/٢.

(٢) انظر: شرح الألفية ٢٤٦/١.

(٣) انظر: شرح الكافية الشافية ٣٢٠/١، والمحصول ٨٥٢/٢، وشرح ألفية ابن معطي ٧٢٥/١، والجنى الداني ص١٩٣.

(٤) انظر: الجنى الداني ص١٩٤، وشرحه على الألفية ٢٦٠/١.

(٥) انظر: شرح المفصل ١٩/٩، ورصف المباني ص٧٧، والمقاصد الشافية ٥٥٥/١.

(٦) انظر: الجنى الداني ص١٩٥.

(٧) انظر كتاب اللامات ص٢١ وما بعدها، وشرح الجمل لابن عصفور ١١٣/١، وشرح الجزولية للأبّذي ص٨٦، والصفوة الصفيّة ٦٨٧/١، وارتشاف الضرب ٩٨٦/٢، والتذييل والتكميل ٢٣٤/٣، ومنهج السالك ٤٢/١ ، ١٤٦، والكُنّاش ٢٩٣/١ ، ٢٩٩، وشرح اللمحة البدرية ٢٥٩/١.

(٨) انظر: ارتشاف الضرب ٩٨٧/٢، والتذييل والتكميل ٢٣٥/٣.

سَعْدُ الدِّينِ الـمَغْرِبِيُّ رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى: لَوْ جُعِلَ هَذَانِ القِسْمَانِ قِسْمَيْنِ آخَرَيْنِ، غَيْرَ مُتَفَرِّعَيْنِ عَلَى مَا تَقَدَّمَ؛ لَكَانَ جَائِزًا)) [1]. وعندي أنّ هذا من الخلاف الذي لا ينبني عليه كبير فائدة، والله أعلم.

- **حكم المقرون بـــ(أَنْ) بعد (عسى):**

تدخل أفعال المقاربة على الجملة الاسميّة، فهي ((مستوية في اللحاق بـــ(كان) في رفع الاسم ونصب الخبر؛ لأنها مثل (كان) في الدخول على مبتدإ وخبر في الأصل، لكن التُزم في هذا الباب كون الخبر فعلًا مضارعًا إلّا فيما ندر)) [2]، والأكثر في خبر (عسى) اقترانه بـــ(أَنْ)، ولا يتجرّد منها إلا في الشعر كما ذهب إليه جمهور النحاة [3]، وقد اختلف النحويون في إعراب هذا المقرون بها، وذهبوا فيه مذاهب أربعة:

أوّلها: مذهب جمهور النحاة، وهو أنه يعرب خبرًا لـــ(عسى)، وموضعه النصب؛ لأنها تعمل عمل (كان) وأخواتها، وهو اختيار ابن عصفور، ونسبه الرضي إلى المتأخرين من النحاة [4]، وحتى لا يُستشكل بأنّ الخبر في تأويل المصدر والمخبَر عنه ذات؛ قيل: إنه على سبيل المبالغة، وقيل: على تقدير مضاف إما في الاسم (عسى حالُ زيدٍ أو أمرُ زيدٍ أن يقوم)، أو في الخبر (عسى زيدٌ ذا القيام أو صاحبَ القيام) [5]، واستدلّوا على صحّة مذهبهم بأنّ فيه رجوعًا إلى الأصل، ذلك أنهم لـــمّا ردّوه إلى الأصل نطقوا باسم الفاعل ولم ينطقوا بالمصدر، نحو قوله [6]:

أَكْثَرْتَ فِي العَذْلِ مُلِحًّا دَائِمَا لَا تُكْثِرَنْ إِنِّي عَسَيْتُ صَائِمَا

وكذا بظهور النصب في نحو قولهم: (عسى الغُوَيْرُ أَبْؤُسًا) [7]، وهذا لا يُستعمل في حال السّعة والاختيار، وحيث جاز ذلك فمن الأولى أن يكون موضع (أَنْ) وما بعدها النصب [8].

---

(1) انظر: المحصول ٨٥٣/٢.

(2) انظر: شرح الألفية لابن الناظم ص١٥٣.

(3) انظر: ارتشاف الضرب ١٢٢٤/٣، ومنهج السالك ٢٦٦/١، والجنى الداني ص٤٦٢، والمساعد ٢٩٧/١، وشرح التصريح ٢٠٦/١.

(4) انظر: شرح الجمل لابن عصفور ١٨١/٢، وشرح الكافية ٢١٥/٤، والتذييل والتكميل ٣٤٧/٤، ومنهج السالك ٢٦٧/١، والجنى الداني ص٤٦٤، والمغني ١٥١/١، وتمهيد القواعد ١٢٧٢/٣.

(5) انظر: المغني لابن فلاح ٣٤٨/٣، والمحصول ٣٩٧/١، وقواعد المطارحة ص٦٩، وشرح الألفية لابن الناظم ص١٥٥، وشرح الكافية ٢١٥/٤، والمغني ١٥١/١، وتعليق الفرائد ٢٩٧/٣.

(6) البيتان من الرجز، وهما لرؤبة في: ملحق ديوانه ص١٨٥، والمقاصد النحوية ٦٧٨/٢، وشرح شواهد المغني ٤٤٤/١، وخزانة الأدب ٣٢٢/٩، ومعجم الشواهد ص٦٩٧.

(7) انظر: جمهرة الأمثال ٤٥/٢، ومجمع الأمثال ١٧/٢، والمستقصى ١٦١/٢.

(8) انظر: المسائل العضديات ص٦٥، وشرح الجمل لابن عصفور ١٨١/٢، ومنهج السالك ٢٦٧/١.

ثانيها: مذهب سيبويه، والمبرّد، والزجّاج، وأبي بكر خطّاب الماردي، والعُكْبَري [1]، وهو أنه في موضع المفعول، منصوبٌ بتضمين الفعل معنى: (قَارَبَ)، والتقدير: (قَارَبَ أَنْ يقومَ زيدٌ)؛ لأنّ (أَنْ) وما بعدها تتقدّر بالمصدر، والمصادر لا تكون أخبارًا عن الذوات، فثبت أنه في موضع المفعول، يقول سيبويه: ((وتقول: (عسيتَ أَنْ تفعلَ)، فـ(أَنْ) هاهنا بمنزلتها في قولك: (قَارَبْتَ أَنْ تفعلَ)، أيْ: قَارَبْتَ ذاك، وبمنزلة: (دنوتَ أَنْ تفعلَ) ... ولا يستعملون المصدر هنا ... ولا يقولون: (عسيتَ الفعلَ)، ولا (عسيتَ للفعل))) [2]، ورجَّح هذا المذهب ابن الناظم، بقوله: ((والأولى جعل (أَنْ) بصلتها مفعولًا به على إسقاط الجار، والفعل قبلها تامٌّ ... والحقّ أنّ أفعال المقاربة ملحقة بـ(كان) إذا لم يقترن الفعل بعدها بـ(أَنْ)، أمّا إذا اقترن بها فلا)) [3].

ثالثها: مذهب الكوفيين، ووافقهم فيه ابن مالك، وصحّحه أبو حيّان [4]، وهو أنه في موضع رفع على البدل من المرفوع قبله بدل اشتمال، وما قبله فاعل، واستحسنه الرضي بقوله: ((والذي أرى أنّ هذا وَجْهٌ قريبٌ ... وإنما غلب فيه بدل الاشتمال لأنّ فيه إجمالًا ثمّ تفصيلًا ... وفي إبهام الشيء ثمّ تفسيره وَقْعٌ عظيمٌ لذلك الشيء في النَّفْس ... فعلى مذهب الكوفيين إذا حُذفتْ (أَنْ) في الخبر – مع قلّة ذلك – قلنا: إنها مقدّرة لقوّة الدلالة عليه، فيكون كقولهم: (تسمعُ بالـمُعَيْدِيِّ لا أَنْ تَراه))) [5].

رابعها: مذهب بعضهم أنّ (أَنْ) زائدةٌ لا مصدريّةٌ، وقد رُدّ بأنها نَصَبَتْ، وأنها لازمةٌ لا تسقط إلا قليلًا، والزائد لا يلزم إلا مع بعض الكلم، كزيادة (ما) في قولهم: (افعله آثرًا ما)، وكذا (أل) في (الذي، والتي وفروعهما، والآن، واللات)، وكذلك (ما) في (مهما)، فلا يجوز الحذف، ولزومه مطّردًا في موضع معيّن مع أيّ كلمة كانت

---

(1) انظر: الكتاب ١٧٥/٣، والمقتضب ٦٨/٣، واللباب ١٩٢/١، وشرح الجمل لابن عصفور ١٨١/٢، وقواعد المطارحة ص٦٩، وشرح الكافية ٢١٥/٤، وارتشاف الضرب ١٢٢٤/٣، والتذييل والتكميل ٣٤٧/٤، والجنى الداني ص٤٦٤، والمغني ١٥٢/١، وتمهيد القواعد ١٢٧٢/٣، وتعليق الفرائد ٢٩٧/٣، والهمع ١٣٨/٢.

(2) انظر: الكتاب ١٥٧/٣.

(3) انظر: شرحه على الألفية ص١٥٥.

(4) انظر: اللباب ١٩٢/١، وشرح التسهيل ٣٩٤/١، والمغني لابن فلاح ٣٤٦/٣، وشرح الكافية ٢٦/٤، وارتشاف الضرب ١٢٢٤/٣، والتذييل والتكميل ٣٤٧/٤، ومنهج السالك ٢٦٧/١، والجنى الداني ص٤٦٤، والمغني ١٥٢/١، وتمهيد القواعد ١٢٧٢/٣، وتعليق الفرائد ٢٩٧/٣، والهمع ١٣٨/٢.

(5) انظر: شرح الكافية ٢١٦/٤.

بعيدٌ[1]، قال ابن إياز: ((وَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ فَغَيْرُ مُنْكَرٍ أَنْ تَكُونَ زَائِدَةً وَإِنْ كَانَتْ لَازِمَةً، وَحِينَئِذٍ لَا تُقَدَّرُ بِالْمَصْدَرِ، فَيَزُولُ الْإِشْكَالُ)) [2].

وأمّا سعد الدين المغربي فلم يَذْكر تلميذه ابن إياز موقفه من المسألة، وهذا دليل على تسليمه وموافقته لما ذهب إليه الجمهور، لكن نُقِلَ عنه من قال بزيادة (أَنْ)، وهو الشيخ تقيّ الدين الحلبي، وهذا ما لم تذكره المصادر التي وقفتُ عليها، وإنما اكتفتْ بعبارة: (وقال بعضهم)، يقول ابن إياز: ((وَحَكَى لِي شَيْخُنَا رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى عَنْ الشَّيْخِ التَّقِيِّ أَنَّهَا زَائِدَةٌ)) [3].

والذي اتضح لي بعد عرض المسألة أنّ مذهب الجمهور هو الرأي السديد، وهو المشهور والدائر على ألسنة النحاة والمعربين، فيكون مصدرًا مقدَّرًا غير مصرَّح بلفظه، وموضعه النصب على الخبريّة، ولا حاجة لتقدير مضاف؛ لأنّ فيه تكلّفًا، إذْ لم يظهر في اللفظ أبدًا، وما عدا ذلك تأويلاتٌ تُخرج الألفاظ عن مقتضاها بلا ضرورة[4]، والله أعلم.

- **سَدُّ (أَنَّ) وصلتها مسدّ مفعوليْ (ظنّ) وأخواتها:**

(ظنّ) وأخواتها من نواسخ الابتداء، فهي تدخل على المبتدإِ والخبر فتنصبهما مفعولين، ومن خلال شواهد العربية جاءتْ (أنّ) وما دخلتْ عليه بعد هذه الأفعال، ولـــمّا كانتْ أفعال هذا الباب تقتضي مفعولين اختُلف في (أنّ) وما دخلتْ عليه، أتنوب مناب المفعولين أم تنوب مناب المفعول الأوّل والثاني محذوف؟؛ قولان [5]:

الأوّل: ذهب جمهور النحاة وعلى رأسهم سيبويه إلى أنّ (أنّ) ومعموليها تسدّ مسدّ المفعولين، فليس هناك حذف في الكلام، ولا حاجة تدعو إلى التقدير، يقول سيبويه: ((فأمّا (ظننتُ أنه منطلقٌ) فاستُغني بخبر (أنّ)، تقول: (أظنُّ أنه فاعلٌ كذا وكذا)

---

(1) انظر: المحصول ٣٩٧/١، وشرح الكافية ٢١٥/٤، والمغني ١٥١/١.

(2) انظر: المحصول ٣٩٨/١.

(3) انظر: قواعد المطارحة ص٦٩.

(4) انظر: المرتجل ص١٢٩، وشرح الكافية ٢١٥/٤، وتمهيد القواعد ١٢٧٢/٣، والهمع ١٣٨/٢.

(5) انظر في المسألة: التعليقة للفارسي ٢٣١/٢، واللباب ٢٥٣/١، وشرح المفصل ٦٠/٨، ٨٥، وشرح المقدمة الكافية لابن الحاجب ٩٠٣/٣، والمغني لابن فلاح ١٨٤/٣، وشرح الكافية ١٧١/٤، والتعليقة لابن النحاس ٤٧٧/١، والبحر المحيط ١٨٦/١، ٢٧٥، وارتشاف الضرب ٢١٢٣/٤، والتذييل والتكميل ١١٦/٦، ومنهج السالك ٣٦٤/١، والدر المصون ٢٢٨/١، ٣٣٣ وَ ٦٣/٢ وَ ٣٧٠/٤ وَ ٥/٩، وتمهيد القواعد ١٥٣٩/٣، وحاشية الصبّان ١٨/٢، والنحو الوافي ٤٣/٢.

فتستغني، وإنما يُقتصر على هذا إذا عُلم أنه مستغنٍ بخبر (أنّ))) [1]. قال السيرافي شارحًا كلام سيبويه: ((فهي تقع موقع ... المفعولين في الفعل الذي يتعدّى إلى مفعولين وتنوب عنهما، وهو قولك: ... (حسبتُ أنّ بكرًا خارجٌ)، فنابتْ (أنّ) وما بعدها عن مفعولي المَحْسِبة ... ولو أظهرتَ المصدر الذي في معناه (أنّ) فقلتَ: (حسبتُ انطلاقك) لاحتجتَ إلى مفعول ثانٍ؛ لأنّ (أنّ) قد وُجِد بعدها اسم وخبر لو حذفتَهما واقتصرتَ عليهما كانا مفعوليْ الظنّ، والمصدر ليس فيه شيءٌ من ذلك)) [2]. وإنما جاز أن تسدّ (أنّ) ومعمولاها مسدّ المفعولين لأمرين: أحدهما: وحدة المعنى ووضوح مقصود الجملة، فسدّتْ (أنّ) ومعمولاها مسدّهما؛ لاشتمالها على محكوم به ومحكوم عليه، وهذا ما تقتضيه أفعال الباب، وبوجودهما يكتمل الظنّ والعِلْم ونحوهما [3]، يقول العُكْبَري تعليقًا على قوله تعالى: ﴿ ٱلَّذِينَ يَظُنُّونَ أَنَّهُم مُّلَٰقُوا۟ رَبِّهِمْ وَأَنَّهُمْ إِلَيْهِ رَٰجِعُونَ ﴾ [4] : ((أنّ) واسمُها وخبرُها سادٌّ مسدّ المفعولين؛ لتضمّنه ما يتعلّق به الظنّ، وهو اللقاء، وذِكْرٍ من أُسند إليه اللقاء)) [5]. ثانيهما: طول الكلام مع (أنّ) ومعموليها، فأغنى ذلك عن المفعولين؛ لأنّ طول الكلام في كثير من المواضع يُغني عن أشياء يجب ذكرها لو لم يَطُل الكلام [6].

الثاني: ذهب الأخفش [7] إلى أنّ (أنّ) ومعموليها في موضع المفعول الأول، والثاني محذوفٌ مقدَّرٌ للعلم به، فإذا قيل: (ظننتُ أنّ زيدًا قائمٌ)؛ فتقديره: ظننتُ قيام زيدٍ واقعًا، أو كائنًا، أو حاصلًا، أو نحو ذلك. وتبعه المازني، والجرجاني، وجماعة من المتأخرين [8]، وقد وافقهم الزمخشريُّ في موضع، واختار مذهب الجمهور في موضع آخر [9].

---

(1) انظر: الكتاب ١/١٢٥.

(2) انظر: شرح الكتاب ٣/٢٤٩.

(3) انظر: المقتصد ١/٤٧٨، وأمالي ابن الحاجب ٢/٨٢٧، والإيضاح في شرح المفصل ٢/١٧١، وشرح ألفية ابن معطي ٢/٩٢٧، والمغني لابن فلاح ٣/١٨٥، والهمع ٢/٢٢٤.

(4) سورة البقرة، آية: ٤٦.

(5) انظر: التبيان ١/٥٩.

(6) انظر: الفوائد والقواعد ص٢٧٦، وشرح الكتاب للصفّار ٢/٧١٣، وشرح الجمل لابن عصفور ١/٣٢٤، والهمع ٢/٢٢٣.

(7) انظر: معاني القرآن ٢/٦٢٢.

(8) انظر: المقتصد ١/٤٧٨، ومنهج السالك ١/٣٦٥.

(9) انظر: المفصل ص٣٤٩، والكشاف ١/٦٣٣ وَ ٣/١٩٦.

فأصحاب هذا المذهب ينظرون إلى أنّ (أنّ) ومعموليها يمثّلان اسمًا واحدًا، وقولهم هذا يخالف الأصل الذي بُني عليه التركيب؛ إذْ هما مكوَّنان من مبتدإٍ وخبر، ودخل عليهما فعْلُ الظنّ، ثمّ زيد عليه حرف التوكيد.

والعجيب أنّ بعض المصادر [1] ألحقتْ المبرّد بهذا الفريق، وفي هذا مخالفة صريحة لما ذهب إليه في كتابه (المقتضب)، فهو يرى رأي سيبويه وجمهور النحاة، يقول: ((فإذا قلتَ: (ظننتُ أنّ زيدًا منطلقٌ) لم تحتجْ إلى مفعول ثانٍ؛ لأنك قد أتيتَ بذِكْر (زيد) في الصلة، لأنّ المعنى: ظننتُ انطلاقًا من زيد، فلذلك استغنَيْتَ)) [2]، فكلامه هنا صريحٌ في أنه لا يُستغنى عن المفعولين؛ لأنّ المعنى كما بيّنه، وقد ذُكر فيه (زيد) و(الانطلاق)، فالمصدر المؤوّل يسدّ مسدّ المفعولين.

وقد استحسن ابن إياز المذهبين كليهما بقوله: ((فَرَأْيُ سِيبَوَيْهِ أَنَّهُ لَـمَّا جَرَى ذِكْرُ الـمُخْبَرِ عَنْهُ وَالخَبَرِ اسْتُغْنِيَ عَنْ تَقْدِيرِ مَفْعُولٍ آخَرَ. وَرَأْيُ الأَخْفَشِ أَنَّ الـمَفْعُولَ الثَّانِيَ مُقَدَّرٌ حُذِفَ لِطُولِ الكَلَامِ. وَكِلَا القَوْلَيْنِ حَسَنٌ. فَسِيبَوَيْهِ نَظَرَ إِلَى اللَّفْظِ وَكَوْنِهِ مُشْتَمِلًا عَلَى الـمُخْبَرِ عَنْهُ وَالخَبَرِ، وَالأَخْفَشُ نَظَرَ إِلَى أَنَّهُمَا مَعَ (أَنَّ) مَصْدَرٌ تَقْدِيرًا فَاحْتَاجَ إِلَى جُزْءٍ آخَرَ))، ومع استحسانه لهما إلا أنه قال بعد: ((وَلَا يَعْرِيَانِ مِنْ ضَعْفٍ: أَمَّا الأَوَّلُ فَإِنَّهُ مُنَافٍ لِوَضْعِ (أَنَّ)، وَأَمَّا الثَّانِي فَلِنَصِّهِمْ عَلَى امْتِنَاعِ حَذْفِ أَحَدِ الـمَفْعُولَيْنِ هُنَا إِذَا كَانَ جَائِزَ الظُّهُورِ؛ فَكَيْفَ بِهِ مَعَ الـمَنْعِ مِنْ ذَلِكَ؟!.)) [3].

وأما سعد الدين المغربي فإنه لقوّة هذين المذهبين لم يرجّح أحدهما أو يعارض، يقول عنه تلميذه ابن إياز: ((وَأَخْبَرَنِي شَيْخُنَا سَعْدٌ الـمَغْرِبِيُّ رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى وَقْتَ القِرَاءَةِ بِأَنَّ بَعْضَهُمْ ذَهَبَ إِلَى أَنَّهَا فِي هَذِهِ الصُّورَةِ تَتَعَدَّى إِلَى مَفْعُولٍ وَاحِدٍ، وَالثَّانِي مِنْ مَفْعُولَيْهَا كَخَبَرِ الـمُبْتَدَإِ فِي الإِفْرَادِ وَالجُمْلَةِ وَالظَّرْفِ، فَالـمُفْرَدُ يَسْتَبِينُ نَصْبُهُ، وَالجُمْلَةُ وَالظَّرْفُ يُحْكَمُ عَلَى مَحَلِّهِمَا)) [4].

---

(1) انظر مثلًا: البحر المحيط ١٨٦/١، وارتشاف الضرب ٢١٢٣/٤، والتذييل والتكميل ١١٦/٦، ومنهج السالك ٣٦٥/١، وتمهيد القواعد ١٥٣٩/٣، والهمع ٢٢٣/٢، وحاشية الصبّان ١٨/٢.

(2) انظر: المقتضب ٣٣٩/٢.

(3) انظر: قواعد المطارحة ص٥٥.

(4) المصدر السابق ص٥٦.

والذي يترجّح لي أنّ الصحيح ما ذهب إليه سيبويه وجمهور النحاة؛ لأنّ في قول الأخفش ومن تبعه دعوة إلى التقدير، والأصل عدمه بلا ضرورة ملجئة إليه [١]، في حين أنّ قول سيبويه وجمهور النحاة يُبعد التركيبَ عن ذلك؛ ((لأنه متى أمكن حمل الكلام على الاستقلال دون إضمار ولا افتقار كان أولى)) [٢]. كما أنّ المفعول المقدّر عند الأخفش ومن تبعه لم يظهر في شيء من كلام العرب [٣]، فلا فائدة في تقديره ولا حاجة؛ لأنّها لو سقطتْ (أنّ) لاستقلّتْ الجملة من غير حذف [٤]. كذلك أنّ مجيء (أنّ) هو للتوكيد مع بقاء الجملة على حالها، ومجيئها هو كمجيء (لام الابتداء)، أو إحدى المعلِّقات في هذا الباب، فكما لا يُحتاج هناك إلى تقدير مفعول؛ كذلك هاهنا مع (أنّ) ومعموليها [٥].

وجديرٌ بالذكر أنّ هذا الخلاف في المسألة بين سيبويه والأخفش واقعٌ أيضًا في (ليت)، فتسدّ (أنّ) وصلتها مسدّ جزأيْ الإسناد بعدها عند سيبويه، ومسدّ الاسم فقط والخبر محذوف عند الأخفش، وصحّح ابن مالك رأي سيبويه، فقال: ((وما ذهب إليه هو الصحيح؛ فإنّ إضمار فِعْلٍ دون مفسّر ولا عوض لا نظير له، بخلاف جعل (أنّ) بصلتها سادّة مسدّ جزأيْ الإسناد بعد (ليت) و(ظنّ)، فلم يكن بِدْعًا)) [٦].

وبناء على ما سبق يكون رأي سيبويه أسهل من حيث إنه لا إضمار ولا حذف، وهو الحقّ والأولى [٧]، والله أعلم.

- **كسر همزة (إنَّ) وفتحها بعد (حَيْثُ):**

(حيثُ) ظرفٌ مبنيٌّ، من الظروف المكانيّة [٨]، ملازمةٌ للإضافة، وفي إضافتها مذهبان:

---

(١) انظر: شرح الكافية ٣٠٣/١.

(٢) انظر: البحر المحيط ٣٣/١.

(٣) انظر: أمالي ابن الشجري ٦٤/١، وشرح الكافية ١٧١/٤.

(٤) انظر: شرح السيرافي ٢٥٠/٣، والمغني لابن فلاح ١٨٥/٣.

(٥) انظر: اللباب ٢٥٤/١.

(٦) انظر: شرح التسهيل ٣٩/٢. وانظر: شرح المفصّل ٨٥/٨، والجنى الداني ص٤٠٨.

(٧) انظر: شرح السيرافي ٢٥٠/٣، والإيضاح في شرح المفصّل ١٧١/٢، وتمهيد القواعد ١٥٣٩/٣.

(٨) مذهب الأخفش أنّ (حيث) ظرف زمان. انظر: إيضاح الشعر ص٢٠٩، واللباب ٧٧/٢، وشرح التسهيل ٢٣٣/٢، وشرح الكافية ١٨٣/٣، وارتشاف الضرب ١٤٥٠/٣، والتذييل والتكميل ٦٨/٨، والمغني ١٣١/١، والمساعد ٥٣٠/١، وتمهيد القواعد ٢٠٠٤/٤، والهمع ٢٠٧/٣، وشرح أبيات المغني ١٤٦/٣. وقد وافقه فيما ذهب إليه ابن يعيش، وابن إياز، وابن هشام. انظر رأيهم في: شرح المفصل ٩٢/٤، وقواعد المطارحة ص٢٢٦، والمغني ١٣٣/١.

الأوّل: مذهب الكسائي، وهو جواز إضافتها إلى المفرد؛ قياسًا على ما سُمع من إضافتها إليه في كلام العرب [١]، كقول الراجز [٢]:

*** أَمَا تَرَى حَيْثُ سُهَيْلٍ طَالِعَا ***

وكقول الشاعر [٣]:

وَنَطْعَنُهُمْ تَحْتَ الحُبَا بَعْدَ ضَرْبِهِمْ بِبِيضِ الــمَوَاضِي حَيْثُ لَيِّ العَمَائِمِ

وعليه فيجوز فتح همزة (إنّ) بعدها؛ وذلك لتأويل (أنّ) وما بعدها بمصدر تضاف إليه (حيث)، ولذلك حملوا عليه قول بعض الفقهاء: ((من حيثُ أنّ كذا)) [٤]، قال المرادي: ((يلزم من أجاز إضافة (حيث) إلى المفرد – وهو الكسائي – أن يجيز فتح همزة (إنّ) بعدها)) [٥]، ويقول الفاكهي: ((قال بعض العلماء: والأوجه جواز الوجهين بعد (حيث) ... ولزوم إضافتها إلى الجملة لا يقتضي وجوب الكسر؛ لأنّ الأصل في المضاف إليه أن يكون مفردًا ... وعلى ذلك ينبغي جوازهما أيضًا بعد (إذْ)، ويؤيّده جوازهما في (إذا) الفجائيّة مع اختصاصها بالجملة)) [٦].

واختار هذا المذهب ابن الحاجب [٧]، وكذا القاسم الأندلسي، يحدّثنا عنه ابن إياز فيقول: ((... أَنَّ شَيْخَنَا الثِّقَةَ [٨] أَخْبَرَنِي عَنْ الأَنْدَلُسِيِّ صَاحِبِ أَبِي عَلِيٍّ [الشَّلَوْبِينِ] أَنَّهُ يَفْتَحُ (إِنَّ) بَعْدَ (حَيْثُ)، كَقَوْلِكَ: جَلَسْتُ حَيْثُ أَنَّكَ جَلَسْتَ، وَإِنْ كَانَتْ تُضَافُ إِلَى الجُمَلِ؛ لِأَنَّ الجُمْلَةَ وَاقِعَةٌ مَوْقِعَ الــمُفْرَدِ وَنَائِبَةٌ عَنْهُ)) [٩]، واستحسن ابن إياز هذا الرأي فقال: ((وَالــمُخْتَارُ عِنْدَ الأَكْثَرِينَ الكَسْرُ بَعْدَهَا – أَعْنِي (حَيْثُ) – اعْتِبَارًا لِلْجُمْلَةِ، وَهَذَا القَائِلُ

---

(١) انظر: المحكم ٣٣٢/٣، وارتشاف الضرب ١٤٤٩/٣، والتذييل والتكميل ٦٦/٨، والجنى الداني ص٤٠٧، وشرح الألفية للمرادي ٣٣٩/١، وأوضح المسالك ١٢٥/٣، والمساعد ٥٣٠/١، والهمع ٢٠٦/٣، وشرح الأشموني ٤٧٤/٢، وشرح الفاكهي ٣٨/٢.

(٢) البيت بلا نسبة في: المفصل ص٢٠٤، واللباب ٧٨/٢، وشرح التسهيل ٢٣٢/٢، وشرح الكافية ١٨٣/٣، والمغني ١٣٣/١، والمقاصد النحوية ١٣٠٨/٣، وخزانة الأدب ٣/٧، والهمع ٢٠٦/٣، ومعجم شواهد العربية ص٦٤٧.

(٣) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في: المفصل ص٢٠٥، وشرحه لابن يعيش ٩٢/٤، وشرح التسهيل ٢٣٢/٢، وشرح الكافية ١٨٣/٣، والمغني ١٣٢/١، والمقاصد النحوية ١٣١١/٣، وخزانة الأدب ٥٥٣/٦، وشرح شواهد المغني ٣٨٩/١، والهمع ٢٠٦/٣. ويُنسب إلى الفرزدق أو لكثيّر عزّة أو لأبي حيّة النمري في معجم الشواهد ص٤٧٢.

(٤) انظر: المغني ١٣٢/١، والتذييل والتكميل ٧٤/٥، والجنى الداني ص٤٠٧، وشرح الألفية للمرادي ٣٣٩/١، وشرح المغني للدماميني ٤٨٥/١، وشرح أبيات المغني ١٤٨/٣.

(٥) انظر: الجنى الداني ص٤٠٧.

(٦) انظر: شرح قطر الندى ٣٨٠/٢.

(٧) انظر: شرح الوافية ص٣٩٠.

(٨) يقصد سعد الدين المغربي.

(٩) انظر : قواعد المطارحة ص٨٣.

اعْتَبَرَ اللَّفْظَ، وَذَاكَ اعْتَبَرَ الـمَعْنَى، وكِلَاهُمَا جَيِّدٌ)) [1]، ووافقهم في هذا صاحب حماة[2]، وتبعهم من المتأخرين محمد الصبّان [3]، ومحمد محيي الدين عبد الحميد [4]، وعباس حسن إذْ يقول: ((وهذا رأيٌ سديدٌ، فيه تسمّحٌ وتيسيرٌ؛ إذْ يجري اليوم على مقتضاه كثرة المثقفين)) [5].

الثاني: مذهب جمهور النحويين، وهو أنها لا تضاف إلا إلى جملة [6]؛ لمضارعتها (إذْ)، ومشاركتها إيّاها في الإبهام، فوجب إضافتها إلى جملة توضّحها [7]، وإضافتها إلى الجملة الفعلية أحسن وأكثر [8].

وبناء على ذلك وجب عند أصحاب هذا المذهب كسر همزة (إنّ) بعد (حيث)؛ لوقوعها في ابتداء الكلام وقوعًا حكميًّا، لأنها وقعتْ في أول جملة مبتدإٍ بها، بل إنّ بعضهم قد عدّ وقوعها بعد (حيث) موضعًا مستقلًّا من المواضع التي يجب فيها كسر همزتها [9].

وما استدلّ به الكسائي لم ينكره الجمهور، وإنما حملوه على الندرة والشذوذ، وجعلوه مما يُحفظ ولا يُقاس عليه؛ وذلك لورود الأكثر بإضافة (حيث) إلى الجُمل [10].

وما نُسب للفقهاء من فتح همزة (إنّ) بعدها إنما هو من كلام عوامّهم [11]، وقد ردّه ابن هشام بقوله: ((وهو لحنٌ فاحشٌ)) [12]، وقال الدماميني: ((والأولى عندي أن يخرّج

---

(1) المصدر نفسه.

(2) انظر: الكنّاش ٩٣/٢.

(3) انظر: حاشيته على شرح الأشموني ٢٧٤/١.

(4) انظر: حاشية شرح شذور الذهب ص٢٠٥.

(5) انظر: النحو الوافي ٦٥٨/١ وَ ٢٩٠/٢ وَ ٨٠/٣.

(6) انظر مثلًا: الكتاب ٥٨/٣، والمقتضب ٥٣/٢ وَ ١٧٥/٣، والأصول ١٤٣/٢، والتبصرة ٢٩٤/١، وأمالي ابن الشجري ٥٩٨/٢، واللباب ٧٨/٢، وشرح المفصل ٩١/٤، والمقرّب ٢١٥/١، وشرح التسهيل ٢٣٢/٢، وشرح الكافية ١٨٠/٣، والبسيط ٨٨٠/٢، وارتشاف الضرب ١٤٤٨/٣، والمغني ١٣٢/١، والمقاصد الشافية ٦٦/٤، والهمع ٢٠٥/٢.

(7) انظر: المقتضب ٥٣/٢ وَ ١٧٥/٣، وعلل النحو ص٢٢٨، والتبصرة ٢٩٤/١، وأمالي ابن الشجري ٥٩٨/٢، وشرح المفصل ٩١/٤، والكنّاش ٢٨٦/١، والأشباه والنظائر ٤٨/٤.

(8) انظر: البسيط ٨٨٠/٢، والمغني ١٣٢/١، والهمع ٢٠٦/٢، وشرح أبيات المغني ١٤٧/٣، والنحو الوافي ٧٨/٣.

(9) انظر: شرح شذور الذهب ص٢٠٥، وأوضح المسالك ٣٣٥/١، وارتشاف الضرب ١٢٥٦/٣، والتذييل والتكميل ٧٤/٥، ومنهج السالك ٢٨٨/١، والجنى الداني ص٤٠٧، وشرح الألفية للمرادي ٣٣٨/١، وشرحها لابن عقيل ٣٥٥/١، والهمع ١٦٦/٢، والأشباه والنظائر ١٢٩/٣، وشرح الأشموني ٤١١/١، وشرح الفاكهي ٣٨/٢.

(10) انظر: شرح التسهيل ٢٣٢/٢، وقواعد المطارحة ص٢٢٦، وشرح الكافية ١٨٣/٣، وارتشاف الضرب ١٤٤٩/٣، والمغني ١٣٢/١، والمساعد ٥٣٠/١، وتمهيد القواعد ٢٠٠٣/٤، والمقاصد الشافية ٦٧/٤، والهمع ٢٠٦/٣، وخزانة الأدب ٣/٧.

(11) انظر: التذييل والتكميل ٧٤/٥، والجنى الداني ص٤٠٧، وشرح الألفية للمرادي ٣٣٩/١.

(12) انظر: شرح شذور الذهب ص٢٠٥.

على أنّ (حيث) مضافة إلى الجملة على الجادّة، و(أنّ) ومعمولاها بتأويل مصدرٍ هو مبتدأ تلك الجملة، والخبر محذوفٌ، وحَذْف خبر المبتدإ بعد (حيث) غير عزيزٌ)) [1].

وقد عقّب البغدادي على ذلك قائلًا: ((لم يُسمع في كلام العرب إضافة (حيث) إلى الجملة المصدَّرة بـــ(أنّ))) ، ثم ساق كلامًا طويلًا لأبي اليُمْن الكِنْدي – الذي سلك مذهب الجمهور في مسألة وجوب إضافة (حيث) إلى الجمل – يرفض فيه وقوع (إنّ) المكسورة أو المفتوحة بعدها إذْ يقول: ((هذه المسألة لم يردْ فيها نصٌّ عن علماء العربية من طريق الرواية، ولا تضمّنتْها كتبهم المطوّلة ولا المختصرة، ولا وردتْ في أشعار العرب البتّة فيما علمتُه وسمعتُه ... ولو أنّ من ينكر جواز إيلائها (أنّ) يستدلّ بعدم ورودها في كلامهم وأشعارهم، وأنها لو كانتْ جائزة لم يخلُ السماع منها؛ لكان ذلك وجهًا واضحًا، ودليلًا كافيًا ... ولكني عثرتُ عليه في عبارات الفقهاء والمتكلمين وبعض متأخري النحاة على سبيل التعليل ... وليس ذلك من عباراتهم مما يُجعل أصلًا يُرجع إليه أو يُعتدّ به)) [2].

والذي يظهر لي بعد كلّ هذا أنّ مذهب الجمهور أرجح؛ لشذوذ الإضافة إلى المفرد؛ إذْ لم ترد إلا في بيتين، فلا يصحّ القياس عليهما، ولو قيل: بجواز ذلك في الشعر فإنه لا يُستدلّ بهما على جوازه في النثر؛ لأنّ الشعر يُغتفر فيه ما لا يُغتفر في غيره.

وأمّا ما ذهب إليه ابن إياز من استحسان الوجهين فهو مجانب للصواب؛ بدليل أنه بعد استحسانه لهما صرّح بترك الأمر للوضع، فقال: ((فَلَمْ يَبْقَ إِلَّا اتِّبَاعُ اعْتِبَارِ الوَاضِعِ، فَاعْرِفْهُ)) [3]، و(حيث) من الظروف التي يجب إضافتها إلى الجُمل بالوضع [4]، حتى إنّ بعض المتأخرين ممن يرى جواز الأمرين يفضّل التزام مذهب الجمهور، فيقول: ((الأولى والأفضل محاكاة الأسلوب الأفصح والأقوى)) [5].

---

(1) انظر: شرح المغني ٤٨٥/١، وحاشية الشمنّي ٢٦٩/١، وشرح أبيات المغني ١٤٥/٣.

(2) انظر: شرح أبيات المغني ١٤٥/٣–١٤٨.

(3) انظر: قواعد المطارحة ص٨٣.

(4) انظر: شرح الكافية ١٧١/٣.

(5) انظر: النحو الوافي ٦٥٨/١ وَ ٨٠/٣.

وأمّا ما قاله البغدادي، وما حكاه عن الكِنْدي من رفضه وقوع (إنّ) بعد (حيث) مكسورةً كانت أو مفتوحة؛ فيرد عليه أنّ عددًا من النحويين أجاز وقوع المكسورة بعدها على نحو ما ذُكر سلفًا.

وأمّا سعد الدين المغربي فالذي تبدّى لي مما نقله عنه تلميذه ابن إياز أنه لم يلتزم مذهب جمهور النحاة؛ إذْ إنه حينما نقل عن الأندلسيّ صاحب الشَّلَوْبِين رأيَه لم يعقّب عليه بإقرار أو إنكار، ولم يرجّح مذهبًا على آخر، وكأنه بهذا يرى جواز الأمرين، والله أعلم.

- **(قبل) وَ (بعد) بين الزمانيّة والمكانيّة:**

(قبل) و(بعد) من ظروف الغايات [1]، وهما اسمان متقابلان ملازمان للظرفية ما لم ينجرّا بـــ(من) [2]، وقد اختلف في استعمالهما؛ أيكونان للزمان أو للمكان؟، وذلك على أربعة أقوال:

القول الأوّل: أنهما ظرفا زمان، صرّح بذلك عدد من النحاة كالأخفش، والمبرّد، وأبي الكرم ابن الدبّاس [3]، وابن القوّاس، وأبي حيّان في موضع، والسمين الحلبي، والسيوطي، وابن طولون، وغيرهم [4]، وبيّن ابن الشجري أنّ هذا ما عليه المتّسمون بالنحو قُبيل وقته هذا [5]، وهو المعروف في العربية كما ذكر الزَّبيدي [6]، علّل لذلك ابن القوّاس فقال: ((لأنّ التقدّم والتأخّر اللَّذَيْنِ لا يجتمعان؛ من خواصّ الزمان)) [7].

القول الثاني: أنهما ظرفا مكان، وهو رأي ابن الشجري، وتبعه ابن إياز بقوله: ((وَهُوَ أَحَقُّ بِهِمَا مِنْ الزَّمَانِ)) [8]، وحجّة ابن الشجري في ذلك أنّ السيرافي نفى أن

---

(1) انظر: شرح السيرافي ١٣٣/١، والمفصل ص٢٠٢، واللباب ٨٣/٢، وشرح المفصل ٨٥/٤.

(2) انظر: شرح التسهيل ٢٤٢/٣.

(3) هو المبارك بن فاخر بن محمد بن يعقوب، من كبار أئمة العربية، أخذ عن ابن بَرْهان، وسمع الحديث من أبي الطيب الطبري، وأبي محمد الجوهري، له كتاب المُعلّم في النحو، وكتاب نحو العُرُف، وشرح خطبة أدب الكاتب، توفي سنة ٥٠٥هـــ . انظر في ترجمته: تاريخ الإسلام ٣٢٧/٣٤، والبلغة للفيروزابادي ص٢٤٧.

(4) انظر: المقتضب ١٧٤/٣، وأمالي ابن الشجري ٢١١/٣، وقواعد المطارحة ص٤٦٦، وشرح ألفية ابن معطي ٥٤٧/١، ومنهج السالك ١٠٤٦/٣، والدر المصون ٩٩/١، ومغني اللبيب ١٥٨/١، والمصباح المنير (بعد)، والمقاصد الشافية ١٣٨/٤، والهمع ١٩٢/٣، والمسائل الملقّبات في علم النحو ص١٢٨، وتاج العروس (بعد، قبل).

(5) انظر: الأمالي ٢١١/٣.

(6) انظر: تاج العروس (بعد).

(7) انظر: شرح ألفية ابن معطي ٥٤٧/١.

(8) انظر: المحصول ٢٦٥/١، وقواعد المطارحة ص٤٦٦.

يكونا اسمين لشيء من الأوقات، وكذا فعل الصيمري [1]، وقد أَيَّد رأيه هذا بدليلين: أوّلهما: أنّ أحكام ظروف الزمان لا تنطبق عليهما، إذْ من أحكامها الإضافة إلى الفعل في حال السّعة، وهذا ممتنع فيهما إلا مع (أنْ) و(ما) والفعل، كما قال تعالى: ﴿ قَالُوٓاْ أُوذِينَا مِن قَبۡلِ أَن تَأۡتِيَنَا وَمِنۢ بَعۡدِ مَا جِئۡتَنَا ﴾ [2]، ومن أحكامها عدم جواز الإخبار بها عن الجثة، وهذا جائز فيهما، فيقال: (الجبل بعد الوادي، والوادي قبل الجبل). ثانيهما: اختصاص (قبل) و(بعد) بأنهما الأصل في ظروف الغايات، ولم يُدخلوا في حكمهما إلا ظروف المكان التي فيها هذه الخاصية [3]، فدلّ كلّ ذلك على أنهما ليسا بظرفي زمان وإنما ظرفا مكان، ثمّ عقّب قائلًا: ((فهذا قولٌ جليٌّ كما تراه ... فاستمسكْ بما ذكرتُه لك، فقد أقمتُ لك برهانه)) [4]، والغريب أنه بعد هذا التقرير والبرهان وافق في موضع آخر من أماليه رأي أصحاب القول الثالث الآتي ذكره [5].

القول الثالث: أنهما يتجاذبهما الزمان والمكان، فيتعيّن معناهما للزمان أو للمكان بحسب ما يُضافان إليه، فإنْ أضيفا إلى الزمان كانا ظرفي زمان، كقولك: (قَدِمْتُ قبل الظهر، وأسافر بعد العصر)، وإنْ أُضيفا إلى المكان كانا ظرفي مكان، كقولك: (داري قبل دارك وبعد المسجد). وهذا رأي عدد من العلماء، كالسيرافي، والعُكْبَري، وابن الخبّاز، والدماميني، وخالد الأزهري، والزَّبيدي، وغيرهم [6].

القول الرابع: إنهما في الأصل صفتان للظرف، وليسا في الحقيقة بظرفين، فإذا قيل: (جاء زيد قبل عمرو) فأصله: جاء زيد زمانًا قبل زمان مجيء عمرو، وكذا (بعد)، فالتقدير: زمانًا بعد زمان مجيئه، ثمّ حذف ذلك اتّساعًا. وجرُّهما بـــ(من) يخرجهما من الوصفية إلى الاسمية؛ لئلَّا يؤدي ذلك إلى اجتماع صفتين. وبهذا قال الخليل، وأبو حيّان، واختاره ابن هشام [7]، وفيه نظرٌ لايخفى على متأمّله كما يقول

---

(1) انظر: التذكرة والتبصرة ٣٠٦/١، وأمالي ابن الشجري ٢١٠/٣، وقواعد المطارحة ص٤٦٦.

(2) سورة الأعراف، الآية:١٢٩.

(3) انظر: الكتاب ٢٨٩/٣، وأمالي ابن الشجري ٢٠٣/٣، وشرح الكافية ١٦٧/٣، والمقاصد الشافية ١٣٦/٤.

(4) انظر: الأمالي ٢١١/٣.

(5) المصدر السابق ٥٩٥/٢. وانظر: الأشباه والنظائر ١٦٤/٣.

(6) انظر: شرح الكتاب ١٢٤/١٢، ومفردات ألفاظ القرآن (قبل، بعد)، وأمالي ابن الشجري ٥٩٥/٢، واللباب ٨١/٢، وتوجيه اللمع ص١٩٤، وشرح ألفية ابن معطي ٥٤٧/١، وشرح التصريح ٥٠/٢، والكليّات ٤٠٦/١ وَ ٦٣/٤، وتاج العروس (قبل).

(7) انظر: العين ٥٢/٢، وتهذيب اللغة ٢٤٣/٢ وَ ١٦٢/٩، وارتشاف الضرب ١٨١٦/٤، والتذييل والتكميل ٧٣/١٢، والمغني ٣٢٥/١.

السمين الحلبي [1]، وقال ناظر الجيش: ((ولا يخفى بُعْد هذا التقدير، ثمّ إنّ الموصوف الذي قدّروه لم يُنطق به أصلًا، والذي يظهر أنهما أنفسهما ظرفان)) [2].

وأمّا سعد الدين المغربي فقد نحا منحى أصحاب الفريق الثاني، أيْ: إنهما ظرفا مكان، وهذا ظاهر كلام تلميذه ابن إياز، إذْ قال: ((نَقَلَ شَيْخُنَا سَعْدٌ الــمَغْرِبِيُّ رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى عَنْ بَعْضِ الــمُتَأَخِّرِينَ أَنَّ الأَوْلَى بِهِمَا الــمَكَانُ))، ويقصد ببعض المتأخرين ابن الشجري، ثمّ ذكر بعد ذلك استدلاله بالأوجه التي استدلّ بها ابن الشجري على صحّة هذا القول وتأييده، مع تلخيصٍ وبعض اختلافٍ في العبارة [3].

وعندي أنّ الأقرب للصواب القول الثالث، وهو أنّ (قبل) و(بعد) يتجاذبهما الزمان والمكان، فلا يمكن قصر استعمالهما على أحد الظرفين دون الآخر، وإنما العمدة في تعيين معناهما والحكم عليهما بحسب ما يضافان إليه، والله أعلم.

- **انتصاب الحال بشبه الجملة:**

يعمل في الحال كثير من العوامل، وقد جعلها النحاة في ثلاثة أقسام: الفعل بأنواعه الثلاثة، وما أشبه الفعل مماتضمّن معناه وحروفه وجرى مجراه، كاسم الفاعل، واسم المفعول ونحوهما، وما يحمل معنى الفعل مما تضمّن معناه دون حروفه، كالإشارة، والتشبيه، والاستفهام، والتمني وغيرها، وهو المسمّى عندهم بـــ(العامل المعنوي) [4].

ومما يندرج تحت القسم الأخير شبه الجملة، وهو الظرف والجارّ والمجرور، فإنهما يعملان فيه النصب شريطة تعلّقهما بمحذوفٍ، ((فمتى وقع الظرف صفةً، أو صلةً، أو حالًا، أو خبرًا؛ تعلّق بفعلٍ محذوفٍ، وتضمّن ضميرَه، وعَمِلَ فيه الرفعَ، ونَصَبَ الحالَ بنفسه. مثال الصلة (زيدٌ الذي عندك قائمًا)، ومثال الصفة (عجبتُ من رجلٍ عندك قائمًا) ... ومثال الحال (مررتُ بزيدٍ عندك واقفًا)، ومثال الخبر (زيدٌ عندك واقفًا) ... ومتى لم يقع الظرف في أحد المواضع الأربعة ... تعلّق بموجودٍ أو ما هو في حكم الموجود، وكان العمل كلُّه للفعل دون الظرف، مثل (قام زيدٌ أمامك

---

(1) انظر: الدر المصون ١/١٠٠.

(2) انظر: تمهيد القواعد ٧/٣٢٠٨.

(3) انظر: قواعد المطارحة ص٤٦٦، وحاشية ياسين بهامش شرح التصريح ٢/٨.

(4) انظر مثلًا ما ذكره شرّاح الألفية في (باب الحال) عند قول ابن مالك:

وَعَامِلٌ ضُمِّنَ مَعْنَى الفِعْلِ لَا ... حُــــــرُوفُــــهُ مُؤَخَّــــــــرًا لَــــــنْ يَعْمَلَا

منتصبًا))) [1]، فَـ(قائمًا) في قولنا: (زيدٌ عندك قائمًا) وما أشبهه نُصِب على الحال من الضمير الذي في الظرف، وهو الناصب له، قال ابن الدهّان: ((وهو متعلّق بـ(استقرّ) أو (مستقرّ)، وفيهما ضميرٌ انتقل عنهما إلى الجارّ والمجرور والظرف ... ثمّ حُذف (استقرّ) أو (مستقرّ)، و(قائمًا) حالٌ من المضمر الذي في الظرف والجارّ والمجرور، والظرف والجارّ والمجرور هو العامل في الحال)) [2]، ودليل ذلك امتناع تقدّم الحال على عامله شبه الجملة، يقول سيبويه: ((واعلم أنه لا يُقال: (قائمًا فيها رجلٌ)، فإن قال قائلٌ: أَجْعَلُه بمنزلة (راكبًا مَرَّ زيدٌ) ... قيل له: فإنه مثله في القياس ... ولكنهم كرهوا ذلك فيما لم يكن من الفعل؛ لأنّ (فيها) وأخواتها لا يتصرّفن تصرّف الفعل)) [3]، هذا هو الصحيح والمشهور؛ لأنّ العامل هنا معنًى فلا يقوى قوّة العامل القويّ في تقدّم معموله عليه، وقد جوّز الكسائي، والفرّاء، والأخفش التقديم، واستدلّوا بما يسوّغه القياسُ، وجاء من أشعار العرب، ووافقهم ابنُ بَرْهان بشرط أن يكون الحال شبه جملة وعامله كذلك، كقولك: (زيدٌ عندك في الدار)، على أن يُجعل (عندك) حالًا، و(في الدار) خبرًا متعلَّقًا بمحذوف، على القاعدة النحويّة التي تقول: إنه يُتَوَسَّع في الظرف والجارّ والمجرور ما لا يُتَوَسَّع في غيرهما [4].

وأمّا سعد الدين المغربي فقد ظهر جليًّا من كلامه الذي نقله عنه تلميذه ابن إياز أنه يرى ما رآه مَنْ سبقه من مجيء الحال منصوبًا من شبه الجملة إذا تعلّق بمحذوف، إلّا أنه لم يقصر المسألة على هذا فحسب، بل راح يعدّد جملةً من المواضع التي انتصبتْ لعمل شبه الجملة فيها غير الحال، يقول ابن إياز: ((وَقَالَ لِي شَيْخِي سَعْدٌ الـمَغْرِبِيُّ رَحِمَهُ اللهُ: إِذَا تَعَلَّقَ الظَّرْفُ وَالجَارُّ وَالـمَجْرُورُ بِمَحْذُوف عَمِلَ فِي الحَالِ، وَالظَّرْفَيْنِ، وَالجَارِّ وَالـمَجْرُورِ، وَالـمَفْعُولِ لَهُ، وَالتَّمْيِيزِ عَلَى ضَعْفٍ)) [5]، ثمّ شرع ابن إياز في إيضاح ذلك بالأمثلة فقال: ((فَالحَالُ سَبَقَ [زَيْدٌ عِنْدَكَ قَائِمًا]، وَالظَّرْفُ الزَّمَانِيُّ كَقَوْلِكَ:

---

(1) انظر: كشف المشكل في النحو ٤٦٧/١.

(2) انظر: شرح الدروس في النحو ص٢٥٣.

(3) انظر: الكتاب ١٢٤/٢.

(4) انظر في المسألة وأقوالها: معاني القرآن للفرّاء ٣٥٨/١، والمسائل المنثورة ص٣٠، واللمع ص١١٧، وشرح اللمع ١٧٢/١، وأمالي ابن الشجري ٨/٣، والغرّة لابن الدهّان ص٤٠٣، وشرح الكافية الشافية ٧٥٣/٢، والمغني لابن فلاح ٣٢٣/٢، وقواعد المطارحة ص٩٦، وشرح الكافية ٢٤/٢، وارتشاف الضرب ١٥٩٠/٣، والتذييل والتكميل ١١٧/٩، ومنهج السالك ٦٨٧/٢، وتمهيد القواعد ٢٣٠٢/٥، والمقاصد الشافية ٤٧٧/٣، وشرح التصريح ٣٨٥/١، والهمع ٣٢/٤.

(5) انظر: قواعد المطارحة ص٩٧.

(زَيْدٌ عِنْدَكَ اليَوْمَ)، وَالــمَكَانِيُّ كَقَوْلِكَ: (زَيْدٌ عِنْدَكَ خَلْفَكَ)، وَالجَارُّ وَالــمَجْرُورُ كَقَوْلِكَ: (زَيْدٌ عِنْدَكَ فِي الدَّارِ)، وَالــمَفْعُولُ لَهُ كَقَوْلِ أَبِي الطَّيِّبِ [1]:

فِي الخَدِّ أَنْ عَزَمَ الخَلِيطُ رَحِيلَا مَطَرٌ تَزِيدُ بِهِ الخُدُودُ مُحُولَا

فَــ(مَطَرٌ) مُبْتَدَأٌ، وَ(فِي الخَدِّ) خَبَرٌ، وَ(أَنْ) وَمَعْمُولُهَا مَصْدَرٌ هُوَ مَفْعُولٌ لَهُ، وَالــمَعْنَى: فِي الخَدِّ مَطَرٌ لِعَزْمِ الخَلِيطِ عَلَى الرَّحِيلِ. وَهَذَا تَمْثِيلٌ لَا شَاهِدٌ. وَالتَّمْيِيزُ كَقَوْلِكَ: (عِنْدِي عِشْرُونَ دِرْهَمًا)، فَذَهَبَ بَعْضُهُمْ فِيمَا نَقَلَهُ ابْنُ الدَّهَّانِ إِلَى أَنَّ نَاصِبَهُ الظَّرْفُ، وَذَلِكَ لِأَنَّهُ يَعْمَلُ فِي الحَالِ إِجْمَاعًا، فَكَذَلِكَ فِي هَذَا؛ لِــمَا بَيْنَهُمَا مِنْ الــمُشَابَهَةِ [2]، وَهُوَ ضَعِيفٌ))[3].

وعلى كلٍّ فإننا نخلص مما سبق أنّ الظرف والجارّ والمجرور يعملان النصب في الحال؛ لكونهما من العوامل المعنويّة التي تعمل فيه، ولكن حينئذ لا بدّ لهما من متعلَّق محذوف؛ فالعمل فيهما بواسطة المقدَّر لا بهما ذاتهما، أمّا هما فعلى الأصل في عدم العمل، والله أعلم.

- **وَصْف مجرور (رُبَّ):**

(رُبَّ) حرف جرٍّ على الصحيح، ومن أحكامها أنها لا تجرّ إلا النكرات ظاهرةً أو مضمرةً [4]، فإذا دخلتْ على النكرة الظاهرة ففي وَصْف هذه النكرة خلاف بين النحويين، ولهم في ذلك مذهبان:

الأوّل: أنه لا يلزم وَصْف مجرورها النكرة؛ وهو قول الفرّاء، والأخفش، والزجّاج، والقاضي أبي الوليد الوَقَّشي، وابن طاهر، وابن برّي، وابن خروف، وابن مالك، وأبي حيّان، وغيرهم [5]، وهو ظاهر كلام سيبويه [6]، واختيار ابن عصفور [7].

---

(1) البيت من الكامل، وهو في: ديوانه ٢٣٢/٣، والمثل السائر ١٠٥/٢.

(2) انظر: الغرّة ص٤٢٤، ٤٣٢، ٤٤١، وشرح الدروس في النحو ص٢٥٢، والمحصول ٤٧٣/١.

(3) انظر: قواعد المطارحة ص٩٧.

(4) انظر: أمالي ابن الشجري ٤٦/٣، واللباب ٣٦٣/١، والبسيط ٨٥٩/٢، وارتشاف الضرب ١٧٣٧/٤، والجنى الداني ص٤٣٨، والمغني ١٣٤/١.

(5) انظر: الأصول ٤١٨/١، وشرح شواهد الإيضاح ص٢١٦، وشرح التسهيل ١٨١/٣، والبسيط ٨٦٤/٢، وارتشاف الضرب ١٧٤١/٤، والتذييل والتكميل ٢٨٧/١١، ومنهج السالك ٩٢٤/٣، وتذكرة النحاة ص٦، والجنى الداني ص٤٥٠، والمساعد ٢٨٦/٢، وتمهيد القواعد ٣٠٢٤/٦، ٣٠٣٥، ٣٠٣٦، والهمع ١٧٨/٤.

(6) انظر: الكتاب ٤٢١/١ وَ ١٥٦/٢، ١٦١، ٢٧٤.

(7) كذا في المصادر، والذي اختاره في المقرّب ١٩٩/١، وشرح الجمل ٥١٢/١ أنه لا بدّ للمخفوض بها من الصفة، وقد تُحذف للدلالة.

ودليلهم في هذا سماع مجيئها في شعر العرب في أكثر من موضع غير موصوفة، ومن ذلك قول هند بنت عتبة رضي الله عنها [1]:

يَا رُبَّ قَائِلَةٍ غَدًا يَا لَــهْفَ أُمِّ مُعَاوِيَهْ

وقول الشاعر [2]:

أَلَا رُبَّ مَوْلُود وَلَيْسَ لَهُ أَبٌ وَذِي وَلَدٍ لَمْ يَلْدَهُ أَبَوَانِ

وهذه النصوص المسموعة ثابتةٌ بالنقل الصحيح. كذلك ما في (رُبَّ) من معنى القلّة والكثرة ودلالتها عليهما يغني عن الوَصْف. وأيضًا لم تلزم ذلك لمساواتها لــ(كم) الخبريّة وحَمْلها عليها؛ فكما لا يوصف مجرور (كم) الخبريّة فكذلك مجرور (رُبَّ) للمساواة التي بينهما [3].

الثاني: أنه يلزم وَصْف مجرورها النكرة بمفرد أو بجملة؛ وهو قول المبرّد، وابن السرّاج، والعبديّ، والفارسي، والزمخشري، وابن الشجري، وابن الأنباري، والشَّلَوْبين، وابن الناظم، والرضي، وابن أبي الربيع، وابن هشام، وغيرهم، وقد نُسب إلى البصريين وأكثر المتأخرين [4].

ودليلهم أنّه لــمّا حُذف عامل (رُبَّ) الذي تتعلّق به التُزم بالوَصْف عوضًا عنه. كذلك لأنّ المراد التقليل، وكون النكرة موصوفة أبلغ في التقليل. وأيضًا لإفادة (رُبَّ) التقليل، وتقليل الشيء يقارب نفيه؛ أشبهتْ حروف النفي، وأُجريتْ مُجراها، فكان حقّها أن تقع صدرًا، وألّا يتقدّم عليها ما يعمل في الاسم بعدها، وأن تدخل على الجملة، فلــمّا

---

(1) البيت من مجزوء الكامل، وهو في: السيرة النبوية لابن هشام ٣٩/٢، وشرح التسهيل ١٧٩/٣، والجنى الداني ص٤٥١، والهمع ١٨٤/٤، وشرح أبيات المغني ٢١٢/٣، والدرر ٢٢/٢.

(2) البيت من الطويل، وهو لعمرو الجَنْبي، وقيل: لرجل من أَزْد السراة في: الكتاب ٢٦٦/٢ وَ ١١٥/٤، والمقاصد النحوية ١٢٨٣/٣، وخزانة الأدب ٣٨١/٢ ، والدرر ١٧٣/١ وَ ١١٩/٤، ومعجم الشواهد ص٥١٦.

(3) انظر: الكتاب ١٥٦/٢، ١٦١، ٢٧٤، وشرح التسهيل ١٨٢/٣، والجنى الداني ص٤٥١، والمساعد ٢٨٦/٢.

(4) انظر: الأصول ٤١٨/١، والإيضاح العضدي ص٢٥٢، وشرح اللمع ١٧٢/١، وأمالي ابن الشجري ٤٦/٣، وشرح المفصل ٢٨/٨، وشرح المقدمة الجزولية للشَّلَوْبين ٨٢٣/٢، وشرح التسهيل ١٨١/٣، والمحصول ٧٠٨/٢، وشرح الألفية لابن الناظم ص٣٥٩، وشرح الكافية ٢٩٢/٤، والبسيط ٨٦٤/٢، وشرح ألفية ابن معطي ٤٠٣/١، والكُنَّاش ٧٧/٢، وارتشاف الضرب ١٧٤١/٤، والتذييل والتكميل ٢٨٦/١١، ومنهج السالك ٩٢٤/٣، وتذكرة النحاة ص٦، والجنى الداني ص٤٥٠، والمغني ١٣٦/١، وشرح شذور الذهب ص٣١٩، والمساعد ٢٨٦/٢، وتمهيد القواعد ٣٠٢٤/٦، ٣٠٣٥، ٣٠٣٦، وشرح الدماميني ٤٩٨/١، والهمع ١٧٨/٤.

قوي الشبه بينها وحروف النفي احتاجتْ للوَصْف في مجرورها، والأقيس أن يكون جملة كما هو في جملة النفي [1].

وأمّا سعد الدين المغربي فقد ارتضى ما ذهب إليه أصحاب المذهب الأخير، ويتجلّى هذا في اعتراضه على القاضي الوَقَّشي حين رَدَّ رَأْيَ أبي علي الفارسي القائل بوجوب وَصْف المجرور بـ(رُبَّ)، وذاك لـمّا أنشد أبو عليّ قول الأعشى [2]:

رُبَّ رَفْدٍ هَرَقْتَهُ ذَلِكَ اليَوْ مَ وَأَسْرَى مِنْ مَعْشَرٍ أَقْتَالِ

إذْ قال أبو عليّ: ((فقوله: (من معشر أقتال) لا يكون إلا متعلّقًا بمحذوف، ولا يكون من صلة قوله: (أسرى)؛ لأنّ (الأسرى) معطوفٌ على (رُبَّ)، فكما أنّ ما تعمل فيه (رُبَّ) لا بدّ له من صفة فكذلك ما يُعطف عليه)) [3]، قال ابن إياز: ((وَأَخْبَرَنِي شَيْخُنَا سَعْدٌ الـمَغْرِبِيُّ رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى أَنَّ القَاضِيَ أَبَا الوَلِيدِ رَدَّ هَذَا القَوْلَ عَلَى أَبِي عَلِيٍّ، وَقَالَ: هَذَا لَا يَلْزَمُ؛ لِأَنَّ الـمَعْطُوفَ قَدْ يَكُونُ مَوْصُوفًا، وَالـمَعْطُوفُ عَلَيْهِ غَيْرُ مَوْصُوفٍ، وَبِالعَكْسِ، كَقَوْلِكَ: (جَاءَنِي زَيْدٌ الفَقِيهُ وَسَعِيدٌ، وَجَاءَنِي زَيْدٌ وَسَعِيدٌ الفَقِيهُ). وَقَالَ شَيْخُنَا: هَذَا الَّذِي قَالَهُ القَاضِي صَحِيحٌ فِي الأَعَمِّ، وَالَّذِي ذَهَبَ إِلَيْهِ أَبُو عَلِيٍّ مَخْصُوصٌ بِـ(رُبَّ)، وَسَبَبُهُ أَنَّهَا لِلتَّقْلِيلِ، وَالتَّقْلِيلُ كَالنَّفْيِ، وَحُكْمُ حَرْفِ النَّفْيِ أَنْ يَدْخُلَ عَلَى جُمْلَةٍ، وَلَـمَّا كَانَ العَامِلُ فِيهَا يَكْثُرُ حَذْفُهُ الْتَزَمُوا وَصْفَ مَعْمُولِهَا؛ لِيَكُونَ مَا بَعْدَ حَرْفِ النَّفْيِ فِي اللَّفْظِ جُمْلَةً، وَلِيَدُلَّ عَلَى الـمَحْذُوفِ، وَلِيَكُونَ عِوَضًا مِنْهُ وَسَادًّا مَسَدَّهُ)) [4].

والذي يتبيّن لي مما سبق أنّ الرأي المتّجه هو الرأي الثاني، أعني وجوب وَصْف المجرور بـ(رُبَّ)، وهو الـمَعْزُوُّ إلى البصريين وأكثر المتأخرين؛ لِـمَا للوَصْف من أثر في تتميم الكلام وإيضاح المعنى، والذي يتعذّر حصوله لو تُرك مجرور (رُبَّ) بغير وَصْف. يُضاف إلى هذا أنّ ما استدلّ به أصحاب المذهب الأوّل من السماع يمكن أن يُخرّج على حذف الموصوف وبقاء الصفة، يقول المرادي: ((ولقائل أن يقول: الموصوف ... محذوفٌ ... وكذا في جميع الأبيات التي استُشهد بها، لأنّ جميعها

---

(1) انظر: إيضاح الشعر ص١١٠، والفوائد والقواعد ص٣٣٧، وشرح المفصل ٢٨/٨، وشرح الجمل لابن عصفور ٥١٢/١، وشرح الكافية ٢٩١/٤، ٢٩٢، وشرح ألفية ابن معطي ٤٠٣/١، والتذييل والتكميل ٢٨٧/١١، والهمع ١٧٨/٤.

(2) البيت من الخفيف، وهو في: ديوانه ص١٣، والمغني ٥٨٧/٢، والمقاصد النحوية ١٢٠١/٣، وشرح أبيات المغني ٢٣٣/٧، والدرر ٧٩/١، ومعجم الشواهد ص٤١٩.

(3) انظر: الإيضاح العضدي ص٢٥٢، وقواعد المطارحة ص٤٤١، والبسيط ٨٦٥/٢، والمغني ٥٨٧/٢.

(4) انظر: قواعد المطارحة ص٤٤٢.

صفات)) [1]، وعليه فكلّ ما جاء غير موصوف فلا بدّ أن يكون في تقدير الصفة، والأقيس أن يوصف بجملة، وقد يوصف بما يجري مجراها من ظرفٍ أو مجرورٍ أو مشتقٍّ [2]، والله أعلم.

- **شَرْط النفي في عمل مسألة (الكُحْل):**

هذه المسألة إحدى المسائل المشكلة في النحو العربي، وهي تتعلّق برفع أفعل التفضيل الاسمَ الظاهرَ، إذْ يرى النحاة أنّ الأصل في اسم التفضيل ألّا يعمل عمل الفعل، فلــمّا وُجد في كلام العرب ما يدل على ذلك احتيج إلى علّة تبيّن السبب، وقد اشتهرتْ المسألة عندهم بهذا الاسم؛ لأنّ لفظة (الكُحْل) وردتْ ضمن قولٍ للعرب مشهورٍ بين النحاة، مثّلوا به كثيرًا لهذه المسألة، وهو (ما رأيتُ رجلًا أحسنَ في عينِه الكُحْلُ منه في عَيْنِ زيدٍ) [3]، وقد أكثر النحاة من اشتغالهم بها دون أن يأتوا بأمرٍ قاطعٍ فيها، وفي هذا يقول السُّهيلي: ((وهي مسألةٌ عذراءُ لم تَفْتَرِعْهَا أيدي النحاةِ بعد، ولم يَشْفِ منها متقدِّمٌ منهم ولا متأخِّرٌ ممّن رأينا كلامَه فيها)) [4]. والذي يعنينا هنا أنهم وضعوا شروطًا لعمل أفعل التفضيل في الاسم الظاهر، وهي [5]:

- أن يكون أفعل التفضيل صفةً لشيءٍ قبله.
- أن يكون الظاهر مفضَّلًا على نفسه باعتبارين؛ فــ(الكُحْل) فاضلٌ في عين (زيد)، مفضولٌ في عين سواه.
- أن يقع هذا الظاهر بين ضميرين؛ ثانيهما له، والأوّل للموصوف.
- أن يسبق هذا كلَّه نفيٌ.

وقد أجملها ابن هشام بقوله: ((أن يكون في الكلام نفيٌ، بعده اسمُ جنسٍ، موصوفٌ باسم التفضيل، بعده اسمٌ مفضَّلٌ على نفسه باعتبارين)) [6].

---

(1) انظر: الجنى الداني ص٤٥١.

(2) انظر: شرح الكافية ٢٩٣/٤، والبسيط ٨٦٥/٢، والتذييل والتكميل ٢٨٩/١١، والهمع ١٧٨/٤.

(3) انظر في المسألة: الكتاب ٣١/٢، والمقتضب ٢٤٨/٣، وشرح السيرافي ١٠٩/٦، والمسائل المنثورة ص٥١، واللباب ٤٤٧/١، وشرح الوافية ص٣٣٤، وشرح التسهيل ٦٥/٣، وشرح الكافية ٤٦٣/٣، والصفوة الصفيّة ١٤٩/٢، والكنّاش ٣٤٨/١، وارتشاف الضرب ٢٢٣٥/٥، والتذييل والتكميل ٢٨٥/١٠، وأوضح المسالك ٢٩٨/٣، وشرح ابن عقيل ١٨٨/٢، وتمهيد القواعد ٢٦٩٣/٦، والمقاصد الشافية ٥٩٧/٤، والهمع ١٠٧/٥، والأشباه والنظائر ١٣٨/٨، وشرح الأشموني ١٠٢/٣، وشرح الفاكهي ٢١٠/٢، وحاشية الصبّان ٥٣/٣، وحاشية الخضري ٤٩/٢.

(4) انظر: الروض الأنف ٤٣٨/٣.

(5) انظر: شرح الكافية ٤٦٦/٣، وتمهيد القواعد٢٦٩٩/٦، وشرح التصريح ١٠٦/٢، والهمع ١٠٧/٥.

(6) انظر: شرح قطر الندى ص٣١٥، وشرح شذور الذهب ص٤١٥.

واختُلف في اشتراط النفي في المسألة، يقول ابن إياز: ((فَإِنْ قِيلَ: هَلْ يَخْتَصُّ هَذَا بِالنَّفْيِ، أَمْ يَجُوزُ فِي غَيْرِهِ؟. فَالجَوَابُ: أَنَّ الظَّاهِرَ اخْتِصَاصُهُ بِالنَّفْيِ، وَوَقَعَ ذَلِكَ فِي كَلَامِ الْمُتَقَدِّمِينَ وَالْمُتَأَخِّرِينَ)) (١).

وأمّا علّة اشتراطه فمن جهة ((أنّ المقصود به المبالغة، ولن يكون إلا بتقريره على سياق النفي؛ ليكون منحصرًا بين النفي والإثبات، فيفيد بذلك المبالغة ... ولا يجوز حصولها إلا بطريق الحصر، والحصر لا يكون إلا بالنفي، فلهذا وجب اعتباره))، وهذا قول يحيى بن حمزة العلوي(٢).

وذكر الجاميُّ وغيره علَّةً أخرى، وهي أنّ النفي يقرّب أفعل التفضيل من معنى الفعل ويعمل عمله (٣)، فضلًا عن أنّ قولنا: (ما رأيتُ رجلًا) كذبٌ محضٌ؛ لأنه ما من راءٍ إلا وقد رأى رجلًا ما، فصِدْقُ الكلام موقوفٌ على نفي رؤية رجلٍ خاصٍّ بوصف، فكان ذكر الوصف هو الأهمّ، ليخرج الكلام من صورة الكذب إلى الصدق (٤).

وقد أعمل بعضهم أفعل التفضيل في غير النفي – أعني في الإثبات، وشِبْه النفي – ولم يقصر المسألة على تحقّق هذا الشرط، فهذا الرمّاني نُقل عنه أنه جوّز ذلك في المثبَت (٥)، قال ابن إياز: ((وَسَمِعْتُ شَيْخِي سَعْدَ الدِّينِ الْمَغْرِبِيَّ رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى يَحْكِي عَنْ الرُّمَّانِيِّ جَوَازَهُ فِي غَيْرِ النَّفْيِ، فَاعْرِفْ ذَلِكَ)) (٦)، وحَمَلَ ابن جابر الأندلسي حينئذ رَفْعَ الظاهر على القلّة؛ ((لأنّ ذكر الصفة إنما يزيد الكلام فائدة، لا أنها تصيّره صِدْقًا بعد صورة الكذب)) (٧)، كما أنّ دلالة التفضيل تفوت حينئذ؛ لأنّا إذا أوقعنا الفعل موقع أفعل التفضيل لا يبقى معناه، بل يصير إلى معنًى آخر وهو ثبوت المساواة، إذْ المعنى المفهوم في صورة الإثبات غير المعنى المفهوم في صورة النفي (٨).

---

(١) انظر: المحصول ٧٥١/٢.

(٢) انظر قوله في: إبراز التعليل الزاهر للدماميني ص٦٥، ومسألة الكُحْل من الكافية للنِّكْساري ص٦٢٦، بهامش التحقيق في كلٍّ؛ نقلًا عن مخطوط الأزهار الصافية في شرح المقدمة الكافية ليحيى بن حمزة العلوي ١٤٢/٢.

(٣) انظر: الفوائد الضيائية ٢٢٠/٢، ومسألة الكُحْل من الكافية للنِّكْساري ص٦٢٨، وحاشية ياسين على شرح الفاكهي ٢٢١/٢.

(٤) انظر: شرح الألفية لابن الناظم ص٤٨٨، وشرحها لابن جابر الأندلسي ٢١٧/٣

(٥) انظر: شرح الكافية ٤٦٩/٣.

(٦) انظر: المحصول ٧٥١/٢.

(٧) انظر: شرحه على الألفية ٢١٧/٣.

(٨) انظر: شرح التسهيل ٦٧/٣، وشرح الألفية لابن الناظم ص٤٨٧، وتمهيد القواعد ٢٧٠٨/٦، وشرح الألفية لابن جابر الأندلسي ٢١٦/٣، والهمع ١٠٨/٥، وشرح الأشموني ١٠٤/٣، وحاشية ياسين على شرح الفاكهي ٢١٢/٢.

وذهب ابن مالك وغيره إلى جواز استعمال النهي أو الاستفهام الذي فيه معنى النفي، وإنْ لم يَرِدْ ذلك مسموعًا، نحو: (لا يكنْ غيرُك أحبَّ إليه الخيرُ منه إليك)، و(هل في الناس رجلٌ أحقُّ به الحمدُ منه بمُحْسِنٍ لا يَمُنُّ؟) (١).

ومنع ذلك أبو حيّان فقال: ((وإذا كان لم يَرِدْ هذا الاستعمال إلا بعد نفي وَجَبَ اتّباع السماع فيه، والاقتصار على ما قالته العرب؛ ولا يُقاس عليه النهي ولا الاستفهام الذي يُراد به النفي))، وتبعه في هذا خالد الأزهري، وابن طولون (٢).

وأمّا سعد الدين المغربي فالذي تبدّى لي أنه يقصر المسألة على النفي فقط، يدلّ على هذا ظاهر كلام تلميذه ابن إياز – الذي مرّ بنا – حين قال: ((فَإِنْ قِيلَ: هَلْ يَخْتَصُّ هَذَا بِالنَّفْيِ، أَمْ يَجُوزُ فِي غَيْرِهِ؟. فَالجَوَابُ: أَنَّ الظَّاهِرَ اخْتِصَاصُهُ بِالنَّفْيِ، وَوَقَعَ ذَلِكَ فِي كَلَامِ الْمُتَقَدِّمِينَ وَالْمُتَأَخِّرِينَ، وَسَمِعْتُ شَيْخِي سَعْدَ الدِّينِ الْمَغْرِبِيَّ رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى يَحْكِي عَنْ الرُّمَّانِيِّ جَوَازَهُ فِي غَيْرِ النَّفْيِ، فَاعْرِفْ ذَلِكَ)) (٣)، فلو كان لشيخه رأيٌ في المسألة غير ما وقع في كلام المتقدمين والمتأخرين لأوضحه هنا، وإنّما أورد حكايته عن الرمّاني لبيان مخالفته لِمَا وقع في كلام من قبله ومن بعده.

والراجح عندي جوازه في النفي وشبهه، دون الإثبات؛ إذْ لا مانع من حيث الصناعة النحويّة، كما أنّه قد استقرّ أنّ النهي والاستفهام يجريان مجرى النفي في مواضع كثيرة، كما في أخوات (كان) الأربعة، والاستثناء، وتسويغ مجيء الحال من النكرة في الفصيح، إلى غير ذلك (٤)، وقد أقرّ أبو حيّان بهذا وإنْ رأى قصر المسألة على السماع، فقال: ((على أنّ إلحاقهما بالنفي ظاهر في القياس، ولكن الأولى اتّباع السماع)) (٥)، وتوسّع الرضيّ وذهب إلى أبعد من هذا، فقال: ((ولا مَنْع أن يُستعمل ذلك

---

(١) انظر: شرح التسهيل ٦٥/٣، ٦٨، وشرح الألفية لابن الناظم ص٤٨٦، وارتشاف الضرب ٢٢٣٧/٥، والتذييل والتكميل ٢٨٥/١٠، وشرح قطر الندى ص٣١٥، وشرح ابن عقيل ١٨٨/٢، والمساعد ١٨٦/٢، وشفاء العليل ٦١٩/٢، وتمهيد القواعد ٢٧١١/٦، والمقاصد الشافية ٦٠٢/٤، وشرح التصريح ١٠٧/٢، والهمع ١٠٨/٥، وشرح الأشموني ١٠٤/٣، والمسائل الملقّبات في علم النحو ص٩١، ٩٤، وشرح الفاكهي ٢١١/٢، وحاشية الخضري ٥٠/٢.

(٢) انظر: ارتشاف الضرب ٢٣٣٧/٥، والتذييل والتكميل ٢٩٣/١٠، وشرح التصريح ١٠٧/٢، والهمع ١٠٨/٥، والمسائل الملقبات في علم النحو ص١٠٦.

(٣) انظر: المحصول ٧٥٠/٢.

(٤) انظر: تمهيد القواعد ٢٧١١/٦، والمقاصد الشافية ٦٠٢/٤، والأشباه والنظائر ١٤٩/٨، والمسائل الملقبات في علم النحو ص٩٢، وحاشية ياسين على شرح التصريح ١٠٧/٢، وحاشيته على شرح الفاكهي ٢١٢/٢.

(٥) انظر: ارتشاف الضرب ٢٣٣٧/٥، والتذييل والتكميل ٢٩٣/١٠، والهمع ١٠٨/٥.

فيما يفيد النفي وإن لم يكن صريحًا فيه، نحو: (قلّما رأيتُ رجلًا أحسنَ في عينه الكُحْلُ...))) [1]، والله أعلم.

ثالثًا: في الصرف:

- **بناء الاسم الرباعيّ المجرّد على (فُعْلَل):**

للاسم الرباعي المجرّد ستة أبنية، خمسةٌ منها متَّفَقٌ عليها بين العلماء، وهي: (فَعْلَلٌ) كجَعْفَر، و(فِعْلِلٌ) كزِبْرِج، و(فُعْلُلٌ) كبُرْثُن، و(فِعْلَلٌ) كدِرْهَم، و(فِعَلٌّ) كقِمَطْر. أمّا المختلَف فيه منها فهو بناء (فُعْلَلٍ)، والعلماء فيه على مذهبين:

المذهب الأوّل: إثبات هذا البناء، وهو مذهب الكوفيين، والأخفش [2]. قال ابن جني: ((وأمّا السادس الذي يتنازع فيه الناس فـ(جُخْدَبٌ)، ومثاله (فُعْلَلٌ) بفتح اللام، حكاه أبو الحسن وحده بالفتح، وخالفه فيه جميع البصريين إلا من قال بقوله)) [3]، وتبع الأخفشَ ابنُ يعيش إذْ قال : ((وأرى القول ما قاله أبو الحسن)) [4]، واختاره ابن إياز وقوّاه [5]،وكذا الرضي بقوله: ((فالأولى القول بثبوت هذا الوزن مع قلّته))[6]، واستظهره ابن القوّاس فقال: ((والأظهر ما ذهب إليه الأخفش)) [7] ، وقال الجاربردي: ((والحقّ ثبوته)) [8]، وقال الشاطبي: ((والفتح منقولٌ، فلا بدّ من قبوله)) [9]. واستدلّوا على ذلك بورود أمثلة على هذا البناء، حكاها الفرّاء، والأخفش، منها: (جُخْدَبٌ، وطُحْلَبٌ، وبُرْقَعٌ) وغيرها. كذلك الإلحاق بهذا البناء، فـ(قُعْدَدٌ، ودُخْلَلٌ، وسُؤْدَدٌ) ونحوها ملحقاتٌ بـ(جُخْدَب)، ولولا ذلك لوجب الإدغام، فوجب ثبوت (فُعْلَلٍ) ليكون ملحقًا به، والمعلوم أنه لا يُلحق إلا بأصل[10].

---

(1) انظر: شرح الكافية ٤٦٩/٣.

(2) انظر: إيجاز التعريف في علم التصريف لابن مالك ص١٠، وشرح الكافية الشافية ٢٠٢٣/٤، وشرح التعريف ص٢٩، وشرح الألفية لابن الناظم ص٨٢٤، وشرح ألفية ابن معطي ١١٦٨/٢، وارتشاف الضرب ١٢٣/١، وشرح الألفية للمرادي ٢٢٧/٥، وأوضح المسالك ٣٦١/٤، والهمع ١٢/٦، والمزهر ٢٨/٢.

(3) انظر: المنصف ٢٧/١.

(4) انظر: شرح المفصل ١٣٦/٦، وشرح الملوكي ص٢٦.

(5) انظر: شرح التعريف ص٣٢، والمحصول ١٠١٣/٢.

(6) انظر: شرح الشافية ٤٨/١.

(7) انظر: شرح ألفية ابن معطي ١١٦٨/٢.

(8) انظر: شرح الجاربردي على الشافية ص٣٤.

(9) انظر: المقاصد الشافية ٢٨٧/٨.

(10) انظر: المنصف ٢٧/١، وشرح المفصل ١٣٦/٦، وشرح الشافية للرضي ٤٨/١، وشرح ألفية ابن معطي ١١٦٨/٢، وشرح الشافية للجاربردي ص٣٤.

المذهب الثاني: إنكار هذا البناء، وهو مذهب البصريين – غير الأخفش – وعلى رأسهم سيبويه الذي لم يذكره في أبنية الرباعي إذْ قال : ((لا يجيء على مثال (فُعْلَلٍ) شيءٌ إلا وحرف الزيادة لازمٌ له)) [١]، وتبعه جمهور النحاة، فنجد بعضهم حين يذكر هذه الأبنية لا يورد البناء السادس، كالمبرّد، وابن السرّاج، والزمخشري، وابن معطي، وابن الحاجب [٢].

وهذا ابن جني أيضًا لم يعتدّ به، وعلّل لذلك بقوله: ((فلا حجّة فيه، والضمّ في (بُرْقُعٍ، وطُحْلُبٍ) هو المعروف الشائع)) [٣]، وقال أبو الحسن الزعفراني: ((والصحيح رأي سيبويه، ولا حجّة فيما يتعلّق به الكوفيون)) [٤]، وصرّح ابن الشجري بما يوحي بميله إلى هذا المذهب فقال: ((لأنه لم يأت مثال (فُعْلَلٍ) ... فإن قيل قد جاء عنهم (بُرْقَعٌ، وجُخْدَبٌ، وجُنْدَبٌ، وقُعْدَدٌ، وجُؤْذَرٌ)؛ قيل: إنما رَوَى الفتح في لامات هذه الأسماء الأخفش أبو الحسن، وأَبَى سيبويه إلا الضمّ)) [٥]، ودافع ابن عصفور عن مذهب سيبويه وضعّف نقيضه [٦]، واختاره ابن هشام فقال: ((والمختار أنه فرع من مضمومها، ولم يُسمع في شيء إلا وسُمع فيه الضمّ)) [٧]. واستدلّوا على ذلك بأنه لو كان (فُعْلَلٌ) أصلًا كغيره من الرباعي لجاز أن ينفرد عن (فُعْلُلٍ)، ولـــمّا لم ينفرد عنه في شيء عُلِم أنّ الفتح لم يكن إلّا تخفّفًا من ثقل الضمتين المتواليتين وليس بينهما إلا السكون، وهو حاجزٌ غير منيع ولا حصين. كذلك يقولون: إن سلّمنا أنّ الفكّ وعدم الإدغام للإلحاق فلا نسلّم أنه لا يُلحق إلا بالأصول؛ فإنه قد أُلحق بالمزيد فيه، فقالوا: (اقْعَنْسَسَ) فألحقوه بـــ(احْرَنْجَمَ)، فكما أُلحق بالفرع بالزيادة، فكذا يُلحق بالفرع بالتخفيف [٨].

---

(١) انظر: الكتاب ٢٨٨/٤ ، ٣٢٠.

(٢) انظر: المقتضب ٢٠٤/١، والأصول ١٨١/٣، والمفصّل ص٢٨٩، والفصول الخمسون ص٢٥٨، وشرح الشافية للرضي ٤٧/١.

(٣) انظر: المنصف ٢٧/١.

(٤) انظر: شرح التعريف ص٣١.

(٥) انظر: أمالي ابن الشجري ٣٣٣/٢.

(٦) انظر: الممتع ٦٧/١.

(٧) انظر: أوضح المسالك ٣٦١/٤.

(٨) انظر: إيجاز التعريف لابن مالك ص١٣، وشرح الألفية لابن الناظم ص٨٢٥، وشرحها للمرادي ٢٢٨/٥، وتمهيد القواعد ٤٨٨٨/١٠، وشرح التصريح ٣٥٦/٢.

وقد تردّد بعض النحاة بين إثبات هذا البناء ونفيه، فابن مالك مثلًا نراه قد ذهب إلى اختيار مذهب الأخفش وتصحيحه تارةً، وإلى ترجيح مذهب سيبويه والانتصار له تارةً أخرى [1].

وأمّا سعد الدين المغربي فقد صوّب ما ذهب إليه أصحاب المذهب الأوّل، وهو إثبات هذا البناء، يقول عنه تلميذه ابن إياز: ((كَانَ شَيْخِي الثِّقَةُ الـمُحَقِّقُ سَعْدُ بْنُ أَحْمَدَ الـمَغْرِبِيُّ – جَزَاهُ اللهُ عَنِّي أَحْسَنَ الجَزَاءِ – يُصَوِّبُ قَوْلَ الأَخْفَشِ، وَأَنَّ الفَرَّاءَ رَوَى ذَلِكَ، وَهُوَ ثِقَةٌ لَا سَبِيلَ إِلَى رَدِّ رِوَايَتِه، وَيَدُلُّ عَلَى صِحَّةِ ذَلِكَ قَوْلُهُمْ: (عُنْدَدٌ، وَعُنْبَبٌ)، وَالدَّالُ الثَّانِيَةُ، وَالبَاءُ الثَّانِيَةُ فِيهِمَا لِلإِلْحَاقِ، وَلِذَلِكَ فُكَّ الإِدْغَامُ، وَلَوْ لَمْ يَكُونَا لَهُ لَقِيلَ: (عُنَدٌّ، وَعُنَبٌّ)، وَمَعْلُومٌ أَنَّ الإِلْحَاقَ يَسْتَدْعِي مِثَالًا يُلْحَقُ بِهِ، فَلَوْ كَانَ هَذَا البِنَاءُ مَعْدُومًا لَـمَا وَرَدَ عَنْهُمْ مَا هُوَ يُلْحَقُ بِهِ)) [2].

والذي يظهر لي الاعتداد بهذا البناء، واعتباره أحد أبنية الرباعي المجرّد وإن لم يَرْوِه سيبويه؛ لسماع العلماء الثقات كالفرّاء، والأخفش، واستدراك الزَّبيدي له، فمن سمع حجّة على من لم يسمع، وزيادة الثقة مقبولة ولا سبيل إلى ردّها، فضلًا عن أنّ هذا البناء قد استقرّ عند كثير من الأئمة المتأخرين، فلا عبرة حينئذ بِرَدِّ الجمهور له، والله أعلم.

- **زيادة الواو واللام وعدمها في لفظة (وَرَنْتَل):**

اختلف النحويون [3] في لفظة (وَرَنْتَل) – وهو الشَّرُّ، والأمر العظيم [4] – من حيث زيادة الواو واللام فيها أو أصالتهما؛ على ثلاثة أقوال:

الأوّل: أنّ الواو واللام أصليّتان، ووزنها حينئذ (فَعَنْلَلٌ)، وهو قول الجمهور [5].

---

(1) انظر: تسهيل الفوائد ص٢٩١، وإيجاز التعريف ص١٠، ١٣، وشرح الكافية الشافية ٢٠٢٣/٤، وشرح الألفية للمرادي ٢٢٨/٥، وتمهيد القواعد ٤٨٨٧/١٠، والمقاصد الشافية ٢٨٦/٨، والهمع ١٢/٦.

(2) انظر: شرح التعريف ص٣١.

(3) انظر في المسألة: الكتاب ٣١٥/٤، والمقتضب ١٩٥/١، وسرّ صناعة الإعراب ٥٩٥/٢، ٧٥١، والخصائص ٢١٣/١، وشرح المفصل ١٥٠/٩، والممتع ٢٩٢/١، وشرح الشافية للرضي ٣٧٢/٢ ، ٣٧٥، والفصول المفيدة في الواو المزيدة ص٤١، وتمهيد القواعد ٤٩٢٢/١٠، وشرح الأشموني ٤٣٩/٤، وفيض نشر الانشراح ١١٢١/٢.

(4) انظر: لسان العرب (ورنتل).

(5) انظر: ارتشاف الضرب ٢١٠/١، وتمهيد القواعد ٤٩٢٢/١٠، وشرح التصريح ٣٦١/٢.

الثاني: أنّ اللام أصليّة، والواو زائدة على سبيل الندور؛ لأنها لا تكون أصلًا في بنات الأربعة، ووزنها حينئذ (وَفَنْعَلٌ)، وهو قول الأخفش [1].

الثالث: أنّ الواو أصليّة، واللام زائدة؛ لوجود نظائر لزيادة اللام آخرًا، بخلاف زيادة الواو في الأوّل فليس له نظائر، ووزنها حينئذ (فَعَنْلَلٌ)، وهو قول أبي عليّ الفارسي، وابن مالك، والأشموني [2].

وإلى هذا الأخير ذهب سعد الدين المغربي، وهو ظاهر كلام ابن إياز فيما حكاه عنه إذْ قال: ((وَمِنْ طَرِيفِ زِيَادَةِ اللَّامِ مَا حَكَاهُ لِي شَيْخِي الثِّقَةُ سَعْدٌ الـمَغْرِبِيُّ عَنْ الشَّيْخِ النَّظَّامِ الوَاسِطِيِّ ؛ أَنَّ أَبَا عَلِيٍّ الفَارِسِيَّ ذَهَبَ إِلَى أَنَّ اللَّامَ فِي (وَرَنْتَل) زَائِدَةٌ، وَذَلِكَ أَنَّهُ لَا سَبِيلَ إِلَى جَعْلِ الوَاوِ زَائِدَةً؛ لِأَنَّهَا أَوَّلُ الكَلِمَةِ وَهِيَ لَا تُزَادُ كَذَلِكَ، وَلَا سَبِيلَ إِلَى جَعْلِهَا أَصْلًا؛ إِذْ الكَلِمَةُ الثُّنَائِيَّةُ فَصَاعِدًا لَا تَكُونُ حُرُوفُ العِلَّةِ فِيهَا إِلَّا زَوَائِدَ لَـمَّا لَمْ يَعْرِضْ التَّكْرِيرُ)) [3]، وقال أيضًا في موضع آخر: ((وَحَكَى لِي الشَّيْخُ الثِّقَةُ سَعْدُ الدِّينِ الـمَغْرِبِيُّ رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى عَنْ الشَّيْخِ النَّظَّامِ الوَاسِطِيِّ؛ أَنَّ أَبَا عَلِيٍّ الفَارِسِيَّ ذَهَبَ إِلَى زِيَادَةِ اللَّامِ فِيهَا كَزِيَادَتِهَا فِي (عَبْدَلٍ)، فَانْدَفَعَ الإِشْكَالُ عَلَى هَذَا)) [4].

والراجح عندي هو قول الجمهور؛ لإطباق النحويين على عدم زيادة الواو أوّلًا إلا ندورًا، والنادر لا حكم له، ولأنّ القول بزيادتها يؤدي إلى بناء غير موجود كما مرّ بنا في مذهب الأخفش. وأمّا اللام فيرى بعض النحاة كالمازني، وابن جني، والثمانيني قلّة زيادتها، لأنه لم يقم دليل على ذلك سوى مشابهتها لنظائر قليلة تُحفظ ولا يُقاس عليها، ولا يمكن الاعتماد عليها في بناء قاعدة، بل إنّ بعضهم استبعد زيادتها أصلًا كأبي عمرو الجرمي [5]، وعليه كان القول بأصالتها أولى من القول بزيادتها في هذه الكلمة، والله أعلم.

---

(1) انظر: سرّ صناعة الإعراب ٧٥١/٢، وشرح الكافية الشافية ٢٠٣٨/٤، وارتشاف الضرب ٢١١/١، وشرح الشافية للجاربردي ٢٢٦/١، والمساعد ٥٧/٤، وتمهيد القواعد ٤٩٢٢/١٠، وشرح التصريح ٣٦١/٢، وشرح الأشموني ٤٣٩/٤.

(2) انظر: شرح الكافية الشافية ٢٠٣٨/٤، وارتشاف الضرب ٢١١/١، وشرح الشافية للجاربردي ٢٢٦/١، والمساعد ٥٧/٤، وتمهيد القواعد ٤٩٢٢/١٠، وشرح التصريح ٣٦١/٢، وشرح الأشموني ٤٣٩/٤.

(3) انظر: شرح التعريف ص٩٠.

(4) انظر: قواعد المطارحة ص٤١١.

(5) انظر: المنصف ١٦٥/١، وسرّ صناعة الإعراب ٣٢١/١، وشرح التصريف للثمانيني ص٢٨٢، وشرح المفصل ٦/١٠، وشرح الملوكي لابن يعيش ص٢٠٩، والممتع ٢١٦/١، وشرح الشافية للجاربردي ٢٢٩/١.

الخاتمة:

هذا هو سعد الدين المغربي كما بدا لي وأنا أقلّب ناظري في الكتب لأتابع أخباره وآراءه، الذي لم يسبق لأحد – فيما أعلم – أنه أفرده ببحث مستقلّ يعرض فيه حياته وآراءه واجتهاداته لغةً ونحوًا وصرفًا، إذْ لم يأخذ حقّه، ولم يوضع في موضعه اللائق به بين أعلام العربية، فهو أحد نحويّي الأندلس وشيوخها، عقله فذٌّ، وفكره متّقدٌ، لم أجده يُلزم نفسه بمذهب محدّد، وإنما ينحو نحو ما يطمئنّ إلى صحّته وإن خالف ما هو مشهور في المسألة، وقد بلغ عدد المسائل التي جمعتها خمس عشرة مسألة، كان ناتج هذه الدراسة موافقته لقول الجمهور في ستّ مسائل، ومخالفتهم إلى غيرهم في أربع مسائل، ووقوفه موقفًا وسطًا مستحسنًا لقولهم وقول غيرهم في مسألتين، وتفرّده برأي في مسألة واحدة، وبقيتْ مسألتان؛ إحداهما: ينقل فيها عن أحد علماء الأندلس تعليلًا لتسمية الموضع الــمَخُوف (فَرْجًا)، وثانيهما: تظهر اهتمامه برواية الشواهد وتوثيقها، وفي هذا دليلٌ على سعة اطّلاعه وحفظه، يتجلّى ذلك في قول جرير: [فَهَيْهَاتَ هَيْهَاتَ العَقِيقُ وَأَهْلُهُ ...].

كذلك نجده يعزو أحد الآراء لصاحبها في الوقت الذي سكتتْ عن هذا المصادر التي اطّلعتُ عليها حين دراسة المسألة، وهي مسألة (حكم المقرون بـــ(أَنْ) بعد عسى)، فقد بيّن أنّ من قال بزيادة (أَنْ) هو الشيخ تقيّ الدين الحلبي، وهذا ما لم تذكره المصادر، وإنما اكتفتْ بعبارة: (وقال بعضهم).

هذا ما تبيّن لي، ولستُ أدّعي أنني وفّيتُ البحث حقّه، ولكن حسبي أني اجتهدتُ، وبذلتُ وسعي ما استطعتُ، والكمال لله وحده، وأسأله سبحانه أن يخلص منّي النيّة، وأن يجعل فيما صنعتُ نفعًا، والحمد لله أوّلًا وآخرًا، وصلّى الله على نبيّنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

فهرس المراجع:

- إبراز التعليل الزاهر ليُبَرِّر عمل اسم التفضيل في الظاهر، للدماميني، تحقيق: د. شريف النجار، مجلة الدراسات الاجتماعية، العدد ١٨، يوليو – ديسمبر ٢٠٠٤م.
- ارتشاف الضرب من لسان العرب، لأبي حيّان، تحقيق: د. رجب عثمان محمد، مكتبة الخانجي، بالقاهرة، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ.
- إشارة التعيين في تراجم النحاة واللغويين، لعبد الباقي اليماني، تحقيق: د. عبد المجيد دياب، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ.
- الأشباه والنظائر في النحو، للسيوطي، تحقيق: عبد العال سالم مكرم، عالم الكتب، القاهرة، الطبعة الثالثة، ١٤٢٣هـ. وكذا الطبعة بتحقيق: عبد الإله نبهان وغيره، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق (نبّهتُ إليها حين اعتمدتُ عليها).
- إصلاح المنطق، لابن السكّيت، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، وأحمد محمد شاكر، دار المعارف، القاهرة، الطبعة الرابعة.
- أصول الفقه، لابن مفلح، تحقيق: د. فهد السدحان، مكتبة العبيكان، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ.
- الأصول في النحو، لأبي بكر بن السرَّاج، تحقيق: د. عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٠٧ هـ.
- الأغاني، لأبي الفرج الأصفهاني، تحقيق: د. إحسان عباس وآخرين، دار صادر، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٣هـ.
- أمالي ابن الحاجب، لأبي عمرو عثمان بن الحاجب، تحقيق: د. فخر صالح قداره، دار الجيل، لبنان، ١٤٠٩ هـ.
- أمالي ابن الشجري، لهبة الله بن علي بن حمزة الحسني، تحقيق: د. محمود محمد الطناحي، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤١٣ هـ.
- إنباه الرواة على أنباه النحاة، للوزير القفطي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ.
- الإنصاف في مسائل الخلاف، لأبي البركات بن الأنباري، تحقيق: محمد محي الدين عبدالحميد، دار الفكر، بيروت.

- أوضح المسالك إلى ألفيَّة ابن مالك، لابن هشام الأنصاري، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الفكر، بيروت.
- إيجاز التعريف في علم التصريف، لابن مالك، تحقيق: د. حسن العثمان، مؤسسة الريان، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٥هـ.
- إيضاح الشعر (شرح الأبيات المشكلة الإعراب)، لأبي علي الفارسي، تحقيق: د. حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، الطبعة الأولى، ١٤٠٧هـ.
- الإيضاح العضدي، لأبي علي الحسن الفارسي، تحقيق: حسن شاذلي فرهود، مطبعة دار التأليف بمصر، الطبعة الأولى، ١٣٨٩هـ.
- إيضاح شواهد الإيضاح، لأبي علي القيسي، تحقيق: د. محمد حمود الدعجاني، دار الغرب الإسلامي، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٨هـ.
- الإيضاح في شرح المفصَّل، لابن الحاجب، تحقيق: د. موسى بناي العليلي، مطبعة المجمع العلمي الكردي ببغداد، ١٩٧٦م.
- بحار الأنوار الجامعةُ لدرر أخبار الأئمة الأطهار، لمحمد باقر المجلسي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعةالأولى، ١٤٠٣هـ.
- البحر المحيط = تفسير البحر المحيط.
- البحر المحيط في أصول الفقه، للزركشي، تحقيق: عبد القادر العاني، مطبوعات وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، الكويت، الطبعة الثانية، ١٤١٣هـ.
- البداية والنهاية، لابن كثير، مكتبة المعارف، بيروت، الطبعة الرابعة، ١٤٠١هـ.
- البسيط في شرح جُمَل الزجَّاجي، لابن أبي الربيع الإشبيلي، تحقيق: أ.د. عيَّاد عيد الثبيتي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٧ هـ.
- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، للسيوطي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر، بيروت، الطبعة الثانية، ١٣٩٩ هـ.
- البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة، للفيروزآبادي، تحقيق: محمد المصري، دار سعد الدين، دمشق، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ.
- تاج العروس من جواهر القاموس، للزَّبيدي، تحقيق: جماعة من العلماء، مطبعة حكومة الكويت.

- تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام، للذهبي، تحقيق: د. عمر عبد السلام تدمري، دار الكتاب العربي، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٥هـ.
- تاريخ علماء المستنصرية، تأليف: ناجي معروف، مطبعة العاني، بغداد، الطبعة الأولى، ١٣٧٩هـ.
- التبصرة والتذكرة، لأبي محمد عبدالله الصيمري، تحقيق: د. فتحي أحمد علي الدين، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى، مكة المكرمة، الطبعة الأولى، ١٤٠٢هـ.
- التبيان في إعراب القرآن، لأبي البقاء العكبري، تحقيق: علي محمد البيجاوي، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه.
- التحبير شرح التحرير في أصول الفقه، للمرداوي، تحقيق : د. عوض القرني وآخرين، مكتبة الرشد، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ.
- تحفة الأديب في نحاة مغني اللبيب، للسيوطي، تحقيق: د. حسن الملخ، و د. سهى نعجة، عالم الكتب الحديث، إربد – الأردن، الطبعة الثانية، ١٤٢٩هـ.
- تذكرة النحاة، لأبي حيّان، تحقيق: د. عفيف عبدالرحمن، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ.
- التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، لأبي حيّان، تحقيق: د. حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ.
- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، لابن مالك، تحقيق: محمد كامل بركات، دار الكاتب العربي، ١٣٨٧هـ.
- تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد، للدماميني، تحقيق: د. محمد عبد الرحمن المفدى، الطبعة الأولى، ١٤٠٣هـ.
- التعليقة على كتاب سيبويه، لأبي علي الفارسي، تحقيق: د. عوض حمد القوزي، مطبعة الأمانة، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤١٠هـ.
- التعليقة لابن النحاس = شرح المقرّب.
- تفسير البحر المحيط، لأبي حيّان، دار الفكر، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٠٣هـ.
- تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، لناظر الجيش، تحقيق: د. علي محمد فاخر وآخرين، دار السلام، القاهرة، الطبعة الثانية، ١٤٣٥هـ.

- تهذيب اللغة، للأزهري، بتحقيق جماعة من العلماء، الدار المصرية للتأليف والترجمة بمصر، ١٣٨٤هـ.
- توجيه اللمع، لابن الخبّاز، تحقيق: د. فايز زكي دياب، دار السلام للطباعة والنشر، القاهرة، الطبعة الثانية، ١٤٢٨هـ.
- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، للمرادي، تحقيق: د. عبد الرحمن علي إسماعيل، مكتبة الكليات الأزهرية، الطبعة الثانية.
- التوطئة، لأبي علي الشلوبين، تحقيق: يوسف المطوع، دار الكتب، الطبعة الثانية، ١٤٠١هـ.
- جمع الجوامع في أصول الفقه، للسبكي، تحقيق: عبد المنعم خليل إبراهيم، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٢٤هـ.
- جمهرة الأمثال، لأبي هلال العسكري، تحقيق: د. أحمد عبد السلام، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٨هـ.
- جمهرة اللغة، لابن دريد، تحقيق: د. رمزي منير البعلبكي، دار العلم للملايين، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٨٧م.
- جمهرة أنساب العرب، لابن حزم، دار الكتب العلمية، بيروت، بتحقيق جماعة من العلماء بإشراف الناشر، الطبعة الأولى، ١٤٠٣هـ.
- الجنى الداني في حروف المعاني، للمرادي، تحقيق: د. فخر الدين قباوة، و محمد نديم فاضل، دار الآفاق الجديدة، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٠٣ هـ.
- حاشية الخضري على شرح ابن عقيل للألفيّة، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، مصر، الطبعة الأخيرة، ١٣٥٩هـ.
- حاشية الدسوقي على مغني اللبيب لابن هشام، مطبعة عبد الحميد أحمد حنفي، مصر.
- حاشية الشمنّي = المنصف من الكلام على مغني ابن هشام.
- حاشية الصبّان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة.
- خزانة الأدب ولبّ لباب لسان العرب، للبغدادي، تحقيق: عبدالسلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الرابعة، ١٤١٨هـ.
- الخصائص، لابن جني، تحقيق: محمد علي النجار، الهيئة المصرية العامة للكتاب، الطبعة الثالثة، ١٤٠٦هـ.

- الدُّر المصون في علوم الكتاب المكنون، للسمين الحلبي، تحقيق: د. أحمد محمد الخراط، دار القلم، دمشق، الطبعة الثانية، ١٤٢٤هـ.
- الدرر اللوامع على همع الهوامع، للشنقيطي، تحقيق: د. عبدالعال سالم مكرم، عالم الكتب، القاهرة، ١٤٢١هـ.
- ديوان أبي الطيب المتنبي (التبيان في شرح الديوان – المنسوب للعكبري)، تحقيق: مصطفى السقا وآخرين، دار المعرفة، بيروت.
- ديوان الأعشى الكبير، تحقيق: د. محمد حسين، مكتبة الآداب بالجماميز.
- ديوان الهذليين، دار الكتب المصرية، القاهرة، الطبعة الثانية، ١٩٩٥م.
- ديوان جرير بشرح محمد بن حبيب، تحقيق: د. نعمان طه، دار المعارف، القاهرة، الطبعة الثالثة.
- ديوان رؤبة بن العجاج، تحقيق: وليم بن الورد، دار ابن قتيبة، الكويت.
- ديوان لبيد بن ربيعة بشرح الطوسي، تحقيق: د. حنّا نصر الحتّي، دار الكتاب العربي، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٤هـ.
- رصف المباني في شرح حروف المعاني، لابن عبد النور المالقي، تحقيق: أحمد محمد الخراط، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق.
- الروض الأنف في شرح السيرة النبوية لابن هشام، تأليف: الإمام المحدّث عبدالرحمن السهيلي، تحقيق: عبد الرحمن الوكيل، مكتبة ابن تيمية، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤١٠هـ.
- روضات الجنّات في أحوال العلماء والسادات، للخوانساري، الدار الإسلامية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١١هـ.
- سر صناعة الإعراب، لابن جني، تحقيق: د. حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، الطبعة الأولى، ١٤٠٥ هـ.
- السيرة النبوية، لابن هشام، بتحقيق: مصطفى السقا وآخرين، مطبعة مصطفى البابي الحلبي بمصر، الطبعة الثانية، ١٣٧٥هـ.
- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، الطبعة الثانية، دار إحياء التراث العربي، بيروت.
- شرح أبيات مغني اللبيب، للبغدادي، تحقيق: عبد العزيز رباح، وأحمد الدقاق، دار المأمون للتراث، دمشق، الطبعة الأولى، ١٤٠١هـ.

- شرح أشعار الهذليين، لأبي سعيد السكري، تحقيق: عبدالستار أحمد فراج، مكتبة دار العروبة، القاهرة.
- شرح الأشموني = منهج السالك.
- شرح الألفية للمرادي = توضيح المقاصد والمسالك.
- شرح التسهيل، لابن مالك، تحقيق: عبدالرحمن السيد، و محمد بدوي المختون، دار هجر، الطبعة الأولى، القاهرة، ١٤١٠هـ .
- شرح التصريح على التوضيح للشيخ خالد الأزهري، بحاشية ياسين العليمي، مطبعة عيسى البابي الحلبي.
- شرح التصريف الملوكي، للثمانيني، تحقيق: د. إبراهيم البعيمي، مكتبة الرشد، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ.
- شرح التعريف بضروريّ التصريف، لابن إياز، تحقيق: د. هادي نهر، و د. هلال ناجي، دار الفكر للطباعة والنشر، عمّان، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ.
- شرح التلويح على التوضيح، للتفتازاني، مكتبة صبيح، مصر.
- شرح الجزولية، للأبّذي، السفر الأول، رسالة دكتوراه مقدمة من: سعد حمدان الغامدي، كلية اللغة العربية بجامعة أم القرى، مكة المكرمة، ١٤٠٥هـ.
- شرح الدروس في النحو، لابن الدهّان، تحقيق: د. إبراهيم محمد الإدكاوي، مطبعة الأمانة، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤١١هـ.
- شرح الدماميني = شرح مغني اللبيب.
- شرح الرضي على الكافية، لابن الحاجب، تحقيق: يوسف حسن عمر، منشورات جامعة بنغازي، ١٣٩٨ هـ.
- شرح السيرافي = شرح كتاب سيبويه.
- شرح الشافية للجاربردي، ضمن مجموعة الشافية من علمي الصرف والخط، الطبعة الثالثة، عالم الكتب، بيروت، ١٤٠٤هـ.
- شرح الفاكهي = مجيب الندا إلى شرح قطر الندى.
- شرح ألفية ابن مالك، لابن الناظم، تحقيق: د. عبد الحميد السيد محمد، دار الجيل، بيروت.

- شرح ألفية ابن مالك، لابن جابر الأندلسي، تحقيق: د. عبد الحميد السيد محمد، المكتبة الأزهرية للتراث، مصر، ١٤٢٠هـ.
- شرح ألفية ابن معطي، لابن القوّاس، تحقيق: د. علي الشوملي، مكتبة الخريجي، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ.
- شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات، لأبي بكر الأنباري، تحقيق: عبد السلام هارون، دار المعارف، القاهرة، الطبعة الخامسة.
- شرح الكافية الشافية، لابن مالك، تحقيق: د. عبدالمنعم هريدي، دار المأمون للتراث، الطبعة الأولى، ١٤٠٢هـ.
- شرح الكتاب، لأبي الفضل الصفّار البطليوسي، تحقيق: د. معيض العوفي، دار المآثر، المدينة المنوّرة، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ.
- شرح الكوكب المنير المسمّى بـ(مختصر التحرير) أو (المختبَر المبتكَر شرح المختصَر في أصول الفقه)، لابن النجّار الحنبلي، تحقيق: د. محمد الزحيلي، و د. نزيه حمّاد، دار الفكر، دمشق، ١٤٠٠هـ.
- شرح اللمحة البدرية في علم العربية لأبي حيّان، تأليف: ابن هشام الأنصاري، تحقيق: د. صلاح رواي، مطبعة حسان، القاهرة، الطبعة الثانية.
- شرح اللمع، لابن برهان العكبري، تحقيق: د. فائز فارس، الطبعة الأولى، الكويت، ١٤٠٤هـ.
- شرح المفصّل، لابن يعيش، عالم الكتب، بيروت.
- شرح المقدمة الجزوليّة الكبير، لأبي علي الشلوبين، تحقيق: د. تركي سهو العتيبي، مكتبة الرشد، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤١٣هـ.
- شرح المقدمة الكافية في علم الإعراب، لابن الحاجب، تحقيق: جمال عبد العاطي مخيمر، مكتبة نزار مصطفى الباز، مكة المكرمة، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ.
- شرح المقرّب (المسمّى التعليقة)، لابن النحاس، تحقيق: د. خيري عبد اللطيف، دار الزمان، المدينة المنّورة، الطبعة الأولى، ١٤٢٦هـ.
- شرح الملوكي في التصريف، لابن يعيش، تحقيق: د. فخر الدين قباوة، المكتبة العربية، حلب، الطبعة الأولى، ١٣٩٣هـ.
- شرح الوافية نظم الكافية، لابن الحاجب، تحقيق: د. موسى بنّاي العليلي، مطبعة الآداب في النجف، ١٤٠٠هـ.

- شرح جُمَل الزجَّاجي (الشرح الكبير)، لابن عصفور، تحقيق : د. صاحب أبو جناح، عالم الكتب، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ.
- شرح شافية ابن الحاجب، لرضي الدين الاستراباذي، تحقيق: محمد محيي الدين عبدالحميد وآخرين، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٠٢هـ.
- شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، لابن هشام، تحقيق: محمد محيي الدين عبدالحميد، دار الفكر، بيروت.
- شرح شواهد الإيضاح لأبي علي الفارسي، تأليف: عبد الله بن بري، تحقيق: د. عيد مصطفى درويش، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، القاهرة، ١٤٠٥هـ .
- شرح شواهد المغني، للسيوطي، دار مكتبة الحياة، بيروت.
- شرح قطر الندى للفاكهي = مجيب الندا.
- شرح قطر الندى وبلّ الصدى، لابن هشام الأنصاري، تحقيق: محمد محيي الدين عبدالحميد، المكتبة العصريّة، بيروت، ١٤٢٩هـ.
- شرح كتاب سيبويه، للسيرافي، تحقيق: د. رمضان عبدالتواب وآخرين، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٦هـ.
- شرح مغني اللبيب (المعروف بالـمَزْج)، للدماميني، تحقيق: أحمد عزو عناية، مؤسسة التاريخ العربي، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٨هـ.
- شرح نقائض جرير والفرزدق، برواية أبي عبد الله اليزيدي، تحقيق: د. محمد إبراهيم حُوَّر، ووليد محمود خالص، منشورات المجمع الثقافي، دبي، الطبعة الثانية، ١٩٩٨م.
- شفاء العليل في إيضاح التسهيل، للسلسيلي، تحقيق: د. الشريف عبدالله الحسيني البركاتي، المكتبة الفيصلية، مكة المكرمة، الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ.
- الصفوة الصفية في شرح الدرّة الألفيّة، لتقي الدين النيلي، تحقيق: د. محسن سالم العميري، مركز إحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى، مكة المكرمة، ١٤١٥هـ.
- الصلة، لابن بشكوال، تحقيق: إبراهيم الأبياري، دار الكتاب المصري، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤١٠هـ.
- علل النحو، لابن الورّاق، تحقيق: د. محمود جاسم الدرويش، مكتبة الرشد، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ.

- العين (المنسوب إلى الخليل بن أحمد الفراهيدي)، تحقيق: د. مهدي المخزومي، وإبراهيم السامرائي، مؤسسة دار الهجرة، إيران، ١٤٠٩هـ.
- الغرة في شرح اللمع، لابن الدهّان، تحقيق: د. فريد الزامل، دار التدمرية، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٣٢هـ.
- الفصول الخمسون، لابن معطي، تحقيق: د. محمود الطناحي، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه.
- الفصول المفيدة في الواو المزيدة، لصلاح الدين العلائي، تحقيق: د. حسن موسى الشاعر، دار البشير، عمّان، الطبعة الأولى، ١٤١٠هـ.
- الفوائد الضيائية شرح كافية ابن الحاجب، لنور الدين الجامي، تحقيق: د. أسامة طه الرفاعي، الطبعة الأولى، وزارة الأوقاف والشؤون الدينية، بغداد، ١٩٨٣م.
- الفوائد والقواعد، للثمانيني، تحقيق: د. عبد الوهاب الكحلة، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ.
- فيض نشر الانشراح من روض طيّ الاقتراح، لابن الطيب الفاسي، تحقيق: د. محمود يوسف فجّال، دار البحوث للدراسات الإسلامية وإحياء التراث، دبي، الطبعة الثانية، ١٤٢٣هـ.
- قواعد المطارحة في النحو، لابن إياز، تحقيق: د. علي الحمد، و د. شريف النجار، و د. ياسين أبو الهيجاء، دار الأمل للنشر والتوزيع، إربد – الأردن، ١٤٣٢هـ.
- كتاب اللامات، للزجاجي، تحقيق: د. مازن المبارك، دار صادر، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤١٢هـ.
- الكتاب لسيبويه، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، عالم الكتب، بيروت.
- الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، للزمخشري، بحاشية السيد الشريف الجرجاني، دار الفكر، بيروت، الطبعة الأولى، ١٣٩٧هـ.
- كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، لحاجي خليفة، دار إحياء التراث العربي، بيروت.
- كشف المشكل في النحو، لعلي بن سليمان الحيدرة اليمني، تحقيق: د. هادي عطية مطر، مطبعة الإرشاد، بغداد، الطبعة الأولى، ١٤٠٤هـ.
- الكُلِّـيَّات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية، لأبي البقاء الكفوي، تحقيق: د. عدنان درويش، ومحمد المصري، دار الكتاب الإسلامي، القاهرة، الطبعة الثانية، ١٤١٣هـ.
- الكنّاش في فنَّيْ النحو والصرف، لأبي الفداء الشهير بصاحب حماة، تحقيق: د. رياض الخوام، المكتبة العصرية، بيروت، ١٤٢٥هـ.
- اللباب في علل البناء والإعراب، لأبي البقاء العكبري، تحقيق: غازي مختار طليمات، دار الفكر، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٦هـ.

- لسان العرب، لابن منظور، دار صادر، بيروت.
- اللمع في العربية، لأبي الفتح بن جني، تحقيق: حامد المؤمن، عالم الكتب، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٠٥هـ.
- المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر، لابن الأثير، تحقيق: د. أحمد الحوفي، وبدوي طبانة، دار نهضة مصر، الطبعة الثانية.
- مجمع الآداب في معجم الألقاب، لابن الفُوَطي، تحقيق: محمد الكاظم، مؤسسة الطباعة والنشر بوزارة الثقافة والإرشاد الإسلامي، طهران، الطبعة الأولى، ١٤١٦هـ.
- مجمع الأمثال، للميداني، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار القلم، بيروت.
- مجيب الندا إلى شرح قطر الندى للفاكهي، بحاشية ياسين العليمي، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، مصر، الطبعة الثانية، ١٣٩٠هـ.
- المحصول في شرح الفصول، لابن إياز، تحقيق: د. شريف النجار، دار عمّار للنشر والتوزيع، عمّان، الطبعة الأولى، ١٤٣١هـ.
- المحكم والمحيط الأعظم في اللغة، لابن سيدة، تحقيق: مصطفى السقا وآخرين، معهد المخطوطات العربية، الطبعة الثانية، ٢٠٠٣م.
- المرتجل، لابن الخشاب، تحقيق: علي حيدر، دمشق، ١٣٩٢هـ.
- المزهر في علوم اللغة وأنواعها، للسيوطي، تحقيق: محمد أبوالفضل إبراهيم وآخرين، دار الفكر، بيروت.
- المساعد على تسهيل الفوائد، لابن عقيل، تحقيق: د. محمد كامل بركات، مركز إحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى، مكة المكرمة، الطبعة الثانية، ١٤٢٢هـ.
- مسألة الكُحْل من الكافية، للنّكساري، تحقيق: د. شريف النجار، مجلّة جامعة النجاح للأبحاث، المجلّد١٨، عدد٢، شوّال١٤٢٥هـ كانون أوّل ٢٠٠٤م .
- المسائل العضديات، لأبي علي الفارسي، تحقيق: د. علي جابر المنصوري، عالم الكتب، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ.
- المسائل الملقبات في علم النحو، لابن طولون الدمشقي، تحقيق: د. عبد الفتاح سليم، مكتبة الآداب، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ.
- المسائل المنثورة، لأبي علي الفارسي، تحقيق: مصطفى الحدري، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق.
- المستقصى في أمثال العرب، للزمخشري، مطبوعات دائرة المعارف العثمانية، حيدر أباد – الهند، الطبعة الأولى، ١٣٨١هـ.

- المصباح المنير في غريب الشرح الكبير للرافعي، تأليف: أحمد بن محمد الفيّومي، دار القلم، بيروت.
- معاني الحروف، لأبي الحسن الرمّاني، تحقيق: د. عبد الفتاح شلبي، دار الشروق، جدّة، الطبعة الثالثة، ١٤٠٤هـ.
- معاني القرآن، للأخفش، تحقيق: د. عبدالأمير محمد الورد، عالم الكتب، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ.
- معاني القرآن، للفرّاء، تحقيق: محمد علي النجار، عالم الكتب، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤٠٣هـ.
- معجم البلدان، لياقوت الحموي، دار صادر، بيروت.
- معجم المؤلفين تراجم مصنفي الكتب العربية، لعمر رضا كحاله، دار إحياء التراث العربي، بيروت.
- معجم شواهد العربية، لعبدالسلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الثالثة.
- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، لابن هشام الأنصاري، تحقيق: محمد محيي الدين عبدالحميد، دار إحياء التراث العربي.
- المغني في النحو، لابن فلاح اليمني، تحقيق: د. عبد الرزاق السعدي، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، الطبعة الأولى، ١٩٩٩م.
- مفتاح العلوم، للسكاكي، تحقيق: نعيم زرزور، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٠٧هـ.
- مفردات ألفاظ القرآن، للراغب الأصفهاني، تحقيق: نديم مرعشلي، دار الفكر، بيروت.
- المفصَّل في علم اللغة، لأبي القاسم الزمخشري، تحقيق: د. محمد عز الدين السعيدي، دار إحياء العلوم، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٠هـ.
- المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، للشاطبي، تحقيق: أ.د. عياد عيد الثبيتي وآخرين، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى، مكة المكرمة، الطبعة الأولى، ١٤٢٨هـ.
- المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية (شرح الشواهد الكبرى)، لبدر الدين العيني، تحقيق: د. علي محمد فاخر وآخرين، دار السلام، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٣١هـ.
- المقتصد في شرح الإيضاح، لعبدالقاهر الجُرجاني، تحقيق: د. كاظم بحر المرجان، وزارة الثقافة والإعلام بالجمهورية العراقية، ١٩٨٢م.
- المقتضب، لأبي العباس المبرّد، تحقيق: محمد عبدالخالق عضيمة، لجان إحياء التراث الإسلامي بالقاهرة، الطبعة الثانية، ١٣٩٩هـ.

- المقدمة الجُزُولية في النحو، لأبي موسى الجُزُولي، تحقيق: الدكتور شعبان عبدالوهاب محمد، دار الكتب والوثائق القومية، مصر، ١٩٨٨م.
- المقرّب، لابن عصفور، تحقيق: عبدالله الجبوري، وأحمد عبدالستار الجواري، المكتبة الفيصلية، مكة، الطبعة الأولى، ١٣٩١هـ.
- الممتع في التصريف، لابن عصفور، تحقيق: فخر الدين قباوة، دار الآفاق الجديدة، بيروت، الطبعة الرابعة، ١٣٩٩هـ.
- منتهى الوصول والأمل في علميْ الأصول والجدل، لابن الحاجب، مطبعة السعادة، مصر، الطبعة الأولى، ١٣٢٦هـ.
- المنصف شرح كتاب التصريف، لابن جني، تحقيق: إبراهيم مصطفى، وعبدالله أمين، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، مصر، الطبعة الأولى، ١٣٧٣هـ.
- المنصف من الكلام على مغني ابن هشام، لتقي الدين الشمنّي، وبهامشه شرح الدماميني على المغني، المطبعة البهيّة، مصر.
- منهج السالك إلى ألفية ابن مالك، شرح الأشموني، تحقيق: د. عبد الحميد السيد محمد عبد الحميد، المكتبة الأزهرية للتراث، القاهرة.
- منهج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك، لأبي حيّان، تحقيق: د. شريف النجار، و د. ياسين أبو الهيجاء، عالم الكتب الحديث، إربد – الأردن، الطبعة الأولى، ٢٠١٥م.
- النحو الوافي، لعباس حسن، دار المعارف، القاهرة، الطبعة الثامنة.
- نفائس الأصول في شرح المحصول، للقرافي، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود، وعلي محمد معوض، مكتبة الباز، مكة المكرمة، الطبعة الأولى، ١٤١٦هـ.
- نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب، للسان الدين بن الخطيب، تحقيق: د. إحسان عباس، دار صادر، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٩٧م.
- همع الهوامع لشرح جمع الجوامع، للسيوطي، تحقيق: عبدالسلام محمد هارون، وعبدالعال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٠٧هـ.